

(Agreement on the withdrawing of U.S. troops from Iraq: a vision in the strategic dimensions and the future caveats) (اتفاقية سحب القوات الأمريكية من العراق : رؤية في الأبعاد الإستراتيجية والمحاذير المستقبلية)

د. سامر مؤيد عبد اللطيف
كلية القانون – جامعة كربلاء

الخلاصة :-

إذا كان الاحتلال الأمريكي للعراق قد وضع النهاية الدرامية لحقبة مريرة من تاريخ العراق الحديث، عاشها هذا الأخير في ظل النظام البعثي المباد ، فإن الاتفاقية الأمنية التي تم إبرامها مؤخراً بين الجانبين (العراق وأمريكا) قد أسهمت هي الأخرى في وضع اللمسات الأخيرة على فصل قاتم عاشه العراق في ظل الاحتلال الأمريكي منذ عام 2003 ، وشكلت منعرجاً مهماً لإيجاد الغطاء القانوني لوجود القوات الأمريكية في العراق وتكثيف العلاقة المستقبلية بين البلدين.

وبسبب أهمية الاتفاقية وعواقبها المستقبلية على أمن العراق ومصلحه ، كان من المنطقي أن تخضع لطائفة من المراجعات الإستراتيجية والتجاذبات التفاوضية وضواغط ومناورات القوى الوطنية والإقليمية . وفي ظل مناخ سياسي مشحون بكل تلك الإرهاسات والمخاوف، حصلت الولادة المتعسرة للاتفاقية على أرضية استحصال الممكن سبيلاً لتغيير الوضع القائم والتقدم بخطوة أخرى على طريق توفير الامن وتهيئة الظروف الملائمة للتطور.

وفي هذا السياق يمكن بناء فرضية لتصويب وجهة الدراسة مفادها: "إن العواقب الإيجابية التي سيجنيها العراق من إبرام الاتفاقية مع الولايات المتحدة بدلالة المضلة الأمنية التي سيوفرها وجود القوات الأمريكية على أرضه ، لن تمر دون اكلاف وخسائر على حساب سيادته وسلامته ومصلحه الحيوية".

وانسجاماً مع هذه الفرضية تمت معالجة الموضوع عبر ستة محاور رئيسية ؛

استعرض المحور الأول خلفية تاريخية عن العلاقات العراقية الأمريكية كمدخل منطقي يساعد على فهم السلسلة التاريخية التي افضت الى عقد الاتفاقية الامنية .

وعالج المحور الثاني مسار إقرار الاتفاقية بين النص الدستوري وواقع العملية السياسية في العراق ، من خلال تبيان المراحل التي قطعتها المفاوضات بين الجانبين الأمريكي والعراقي ، وصولاً الى التصديق عليها ودخولها حيز التنفيذ وذلك في ضوء الاحتكام الى نصوص الدستور العراقي النافذ لعام 2005.

اما المحور الثالث فقد وضح مضمون الاتفاقية ليكون ذلك منطلقاً لتحري الاهمية واستدراك المحاذير المترتبة على تنفيذ بنودها.

وخصص المحور الرابع لتحري الاهمية السياسية والإستراتيجية للاتفاقية الأمنية من المنظورين العراقي والامريكي .

وبالمقابل استدرك المحور الخامس: محاذير الاتفاقية وتبعاتها المستقبلية وانعكاساتها على سيادة العراق واستقلالية قراره السياسي في الوقت الحاضر والمستقبل .

وتم تكريس المحور السادس والاخير لتسليط الضوء على مواقف القوى الوطنية والإقليمية المؤيدة والمعارضة للاتفاقية ، مع تحليل دوافع واسباب مواقفها تلك .

Abstract

The agreement of withdrawing the U.S. troops from Iraq may pave the way to liberate Iraq from the seventh chapter which had been knuckled after its occupation for Kuwait in 1991, also it will find a legal and future cover to the American forces.

Because of these importance , the agreement has been prelatized for many strategic reviewing among the internal and external powers.

In this laden climate, the hard birth occurred for this agreement on a base of getting the possible outcome in order to progress another step to change the station and achieve the security in Iraq.

According to these context, we can make our hypothesis which stress that : "the positive outputs of this agreement wouldn't pass with out losing our sovereignty and our interests"

We divided our research in to six parts, the first part displayed the historical roots of relations of two countries.

The second part dealt with the manner of concluding the agreement according the Iraqi

constitution and the realistic of the political operation

As to the third part, we explained the content of agreement to investigate the strategic damns of it in the fourth part of our research .

Then we examined the future pitfalls of these agreement in the fifth part.

At last, we studied the political positions and the strategic maneuver of the internal and external powers toward the agreement.

المقدمة

اجتازت العلاقات العراقية – الأمريكية عبر تاريخها الطويل الكثير من المحطات والعقبات التي غلب عليها طابع الصراع وانحسرت عنها فرص التعاون البناء باستثناء فترات قصيرة جدا ، وكان الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 من أهمها وأخطرها بحساب ضراوة الآثار التي تركها وسيتركها على بنية الدولة العراقية ومصير شعبها . وإذا كان الاحتلال الأمريكي للعراق قد وضع النهاية الدرامية لحقبة مريرة من تاريخه الحديث عاشها في ظل النظام البعثي المباد ، فإن الاتفاقية الأمنية التي تم إبرامها مؤخراً بين الجانبين (العراق وأمريكا) قد أسهمت هي الأخرى في وضع اللمسات الأخيرة لفصل قاتم عاشه العراق في ظل الاحتلال الأمريكي منذ عام 2003 ، مثلما هيئت سبيل الانعتاق من طائلة الفصل السابع الذي خضع له العراق بعد احتلاله للكويت عام 1991 ، وشكلت منعرجاً مهماً لإيجاد الغطاء القانوني لوجود القوات الأمريكية في العراق وتكليف العلاقة المستقبلية بين البلدين. غير أنها من جانب آخر قد انطوت على محاذير تمس سيادة العراق في الصميم . وفي الحيز الفاصل بين أهمية الاتفاقية من الناحية الاستراتيجية وعواقبها المستقبلية على أمن العراق ومصالحه ، خضعت هذه الأخيرة لجملة من المراجعات والمناورات الإستراتيجية والتجاذبات التفاوضية للقوى الوطنية والإقليمية . وفي ظل مناخ سياسي مشحون بكل تلك الإرهاسات والمخاوف، حصلت الولادة المتعسرة للاتفاقية على أرضية استحصال الممكن سبيلاً لتغيير الوضع القائم والتقدم بخطوة أخرى على طريق توفير الأمن وتهيئة الظروف الملائمة للتطور. فكان هذا المنطق مثار جدل وتجادب بين القوى المؤيدة للاتفاقية والقوى المعارضة لها، سواء داخل العراق أو خارجه وكان لكل طرف رؤيته ومبرراته وأهدافه. ومن هنا يضحي التساؤل مباحاً حول الأبعاد الاستراتيجية لتلك الاتفاقية والتهديدات التي تنطوي عليها لأمن العراق وسيادته ومستقبله .

وفي سبيل الإجابة عن هذا السؤال يمكن بناء فرضية لتصويب وجهة الدراسة مفادها: "إن العواقب الإيجابية التي سيجنيها العراق من إبرام الاتفاقية مع الولايات المتحدة بدلالة المضلة الأمنية التي سيوفرها وجود القوات الأمريكية على أرضه ، لن تمر دون اكلاف وخسائر على حساب سيادته وسلامته ومصالحه الحيوية". ومع الاستعانة بادوات منهج التحليل الوصفي ضمن سياق استنباطي وانسجاماً مع الفرضية ، تم تقسيم البحث على ستة محاور رئيسة :-

- المحور الأول: الإطار التاريخي للعلاقات العراقية – الأمريكية .
- المحور الثاني: مسار إقرار الاتفاقية بين النص الدستوري وواقع العملية السياسية في العراق.
- المحور الثالث: تحليل مضمون الاتفاقية .
- المحور الرابع : الأبعاد الإستراتيجية للاتفاقية .
- المحور الخامس: محاذير الاتفاقية وعواقبها المستقبلية .
- المحور السادس : المواقف من عقد الاتفاقية ومجالات المناورة الإستراتيجية للقوى السياسية .

المحور الأول: الإطار التاريخي للعلاقات العراقية – الأمريكية

يعد الاهتمام الأمريكي بالعراق اهتماماً حديثاً نسبياً. وعلى الرغم من دخوله تاريخها في سياسة محاور وأحلاف مدعومة من الغرب، كحلف السنتو، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تنظر إلى العراق كحجر زاوية في سياسة الاحتواء التي كانت مطبقة ضد الاتحاد السوفياتي. وتحديدًا تلك الممارسة ضمن ما عرف بالحزام الشمالي. ومنذ العام 1958 بدا العراق وقد اتجه بعيداً عن الخيارات الغربية، بيد أنه لم يشكل على الرغم من ذلك منطقة نفوذ سوفياتي، بالصورة التي مثلتها دول الكتلة الاشتراكية في شرق أوروبا، بل لم يقترب حتى من الوضع الذي بات فيه الجنوب اليمني بداية من العام 1978. وهو كان أقرب ما يكون إلى منطقة رمادية في لعبة النفوذ الدولي. وبعد الجمود الذي أطر مسار العلاقات بين الدولتين لعقود بسبب المد القومي المعادي لتوجهات الهيمنة الامبريالية الأمريكية الذي اجتاحت المنطقة العربية وطال نظام الحكم في العراق بعد انقلاب 1963 ، اتجه هذا النظام منذ العام 1976 لإعادة تجسير العلاقة مع الولايات المتحدة، ولكن دون تحقيق نجاح ملموس في هذا الاتجاه. وكانت علاقات العراق الإقليمية تدفع بعيداً عن تحقيق مثل هذا النجاح. وبخاصة لجهة تنامي التوترات العراقية - الإيرانية، حيث كان الشاه حليف واشنطن الأول في المنطقة. وبدأت مجريات العام 1979 وقد قلبت المعطيات رأساً على عقب، حيث أدى سقوط الشاه إلى خلق فضاء مصالح مشترك بين واشنطن وبغداد.

وبدت الحرب العراقية - الإيرانية في العام 1980 بمثابة عنوان مرحلة مثقلة بالتحديات. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة حرصت على البقاء بعيدا عن الحرب في بداياتها الأولى، إلا أن التطورات المتسارعة دفعت حثيثا باتجاه تغيير الموقف الأمريكي؛ كان صدام حسين قد قام بحربه ضد إيران معتقداً أنها ستكون حرباً قصيرة الأمد. ولما كانت إيران تتمتع بالتفوق الاقتصادي والديموغرافي، فقد توجب سد هذا الخلل عبر التفوق التقني. وهنا كانت المساعدات الخارجية عاملاً حاسماً في خلق التوازن المنشود. ومع وصول رونالد ريغن إلى سدة السلطة في البيت الأبيض بدأت الحياة تعود تدريجياً إلى قنوات العلاقات العراقية - الأمريكية. وكان الحافز الأول لإدارة ريغان في التقرب إلى بغداد ينسب إلى الرؤية الاستراتيجية القائلة بأن الولايات المتحدة في حاجة إلى دعم العراق كقوة إقليمية موازية لإيران. وعندها بدأ ريغان بدعم المجهود الحربي العراقي. وفي العام 1982 أزيل اسم العراق من لائحة الدول المصنفة أمريكياً كداعمة للإرهاب. وفي كانون الأول ديسمبر من العام 1983 قام جورج بوش الأب بإقناع الرئيس ريغان بإرسال مبعوث إلى بغداد. وبعد اثني عشر يوماً من عودة المبعوث الأمريكي إلى واشنطن، تم تحضير رسالة إلى قادة إقليميين جاء فيها: بأن "هزيمة العراق في الحرب ضد إيران إنما هي ضد مصالح الولايات المتحدة، التي اتخذت عدة إجراءات من أجل تجنب مثل هذه الهزيمة".

وفي العام 1984، أعادت واشنطن علاقاتها الدبلوماسية الكاملة ببغداد. وبدأت الأقمار الاصطناعية الأمريكية بتصوير مواقع الجيش الإيراني وتقدم الصور للقوات العراقية.

لقد رسمت الحرب العراقية الإيرانية مساراً استثنائياً للسياسة الأمريكية الخاصة بالعراق. بيد أن هذا المسار لم يقدر له التواصل بداية من اللحظة التي وضعت فيها الحرب أوزارها. وبصورة أدق، منذ أن بدت بوادر اللا حسم في المعركة، مع تنامي مضطرب للالة العسكرية العراقية.

وإذا أردنا توصيفاً أكثر دقة للتطورات، يمكننا القول أن توجساً أمريكياً من تضخم القوة العسكرية العراقية بدا يلوح في الأفق في المدة الأخيرة للحرب العراقية الإيرانية (11). ومن أغسطس 1988 إلى أغسطس 1990 - وهي الفترة بين نهاية الحرب الإيرانية - العراقية، وغزو العراق للكويت - سعت الولايات المتحدة للارتباط بالعراق في محاولة لتعديل سلوكه وبناء علاقات ثنائية إيجابية معه. وبعد أن استنست الإدارة الأمريكية من فكرة احتواء وتحجيم الطموحات الإقليمية المناوئة للسياسة الأمريكية في المنطقة للنظام العراقي، تبنت فكرة منع قيام "قوة إقليمية كبرى". وكان العراق تحديداً هو المقصود من هذه المقولة، أو هذا المصطلح الذي تمت إعادة انتاجه. بيد أن أية توترات علنية لم تظهر حينها بين واشنطن وبغداد. وفي إبريل ومايو عام 1990، اتخذت الإدارة الأمريكية ضمن هذا المسار سلسلة من القرارات والمواقف بهدف الضغط المتدرج على الحكومة العراقية - رآها بعض النقاد غير كافية - للتصدي لسلوك صدام حسين المنذر بالخطر؛ حيث أدان الرئيس بوش 'الأب' تهديدات صدام حسين الموجهة إلى إسرائيل، وشجبت وزارة الخارجية التهديد باعتباره غير مسئول، وبالإضافة إلى ذلك طالب نائب مستشار الأمن القومي وزارة الخارجية الأمريكية بأن تنسق مع الوكالات الأخرى لوضع وتنفيذ مبادرة متعددة الأطراف للتصدي لانتشار الأسلحة العراقية غير التقليدية. كما قررت الإدارة، مرة أخرى، أن تؤجل الإفراج عن الشريحة الثانية من ضمانات الائتمان الأمريكية للعراق البالغة 500 مليون دولار وأوقفت برنامج المساعدات الزراعية، وهو قرار أدانته العراق باعتباره دليلاً آخر على المؤامرة التي تقودها الولايات المتحدة ضده.

وعلى الرغم من كل ما تقدم، لم تنجح سياسات الحكومة الأمريكية مع الحكومة العراقية، حينما اقدمت على غزو الكويت في أغسطس عام 1990. ومع هذا الاجتياح بدأ العراق وقد سار نحو صدام محتّم مع الولايات المتحدة. وهكذا كانت حرب الخليج الثانية علامة فارقة في مسار العلاقات الأمريكية العراقية، بقدر ما هي علامة فارقة في التاريخ السياسي للمنطقة والعالم. وبالرغم من هزيمة العراق في هذه الحرب، فقد استمرت الولايات المتحدة تدبر لحرب أخرى ضده بمقولة أنه مازال يتحدي قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي اعتمدها بعد حرب الخليج، وأنه مازال يطور أسلحة الدمار الشامل.

وعلاوة على تعرضه لمنظومة معقدة من العقوبات، أصبح العراق منذ العام 1993 هدفاً لسلسلة من عمليات القصف الجوي الأمريكي، كان أشد فصولها ما عرف بعملية "ثعلب الصحراء"، التي شنت في كانون الأول ديسمبر من العام 1998. وكانت إدارة بيل كلنتون قد تبنت خيار الاحتواء كسبيل لمحاصرة العراق والضغط عليه، حتى يذعن أو ينفجر من الداخل، كما حدث للاتحاد السوفياتي. وعلى الرغم من أن الاحتواء كمفهوم استراتيجي يعد من المفاهيم المجمع على تفسيرها على نحو كبير، إلا أن بعض منظري الاتجاه المحافظ الجديد وصفوا السياسة المتبعة مع العراق بأنها عقوبة وغير ذات جدوى. ومع وصول جورج بوش الابن إلى البيت الأبيض، تبنت الإدارة الجديدة خياراً أكثر تشدداً تجاه النظام العراقي. وجاءت أحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر لتدفع باتجاه مقولة الحرب الاستباقية. وانطلقت دعوات صريحة تحت على عمل عسكري حاسم ونهائي ضد بغداد. وقد كان المخطط الجديد للحرب الأمريكية الثانية على العراق يقضي بما يلي (15 : 123):

* البدء باحتلال مواقع البترول أساساً.

* تعيين حاكم عسكري أمريكي وإدارة العراق إدارة أمريكية مباشرة لمدة سنتين على الأقل.

* تولي إعادة اعمار العراق.

وفي أعقاب احتلال أميركا للعراق، أصدر مجلس الأمن قراره رقم ١٤٨٣/٢٠٠٣ الذي يؤكد فيه أن العراق دولة تم احتلالها من قبل أميركا وبريطانيا. ومن أجل أن تتجنب أميركا وصف وجودها في العراق بأنها دولة محتلة، سخرت الحكومة العراقية المؤقتة التي عينها بريمر، بصفته مندوب أميركا السامي في العراق، بالكتابة إلى مجلس الأمن طالبة اعتبار وجود القوات الأميركية في العراق، ومعها القوات متعددة الجنسية، وجوداً تعاھدياً يتجدد سنة فسنة بقرار من مجلس الأمن بطلب من العراق. وبناء على هذا الطلب، أصدر مجلس الأمن قراره رقم (٢٠٠٤/١٥٤٦) المؤكد بالقرار رقم (٢٠٠٥/١٦٣٧)، باعتبار وجود أميركا في العراق

وجودا تعاهديا. أما الوجود الأميركي حتى تاريخ ٢٠٠٨/١٢/٣١ فقد صدر بشأن شرعيته قرار مجلس الأمن رقم ١٧٩٠/٢٠٠٧ (1).

على الصعيد الميداني حاولت الادارة الامريكية تفكيك قوى المقاومة للشعب العراقي باللعب على وتر اثارة النزاع الطائفي بقصد ارباك موقفها ومشاغلتها واتباع سياسة جذب الاطراف الى المضلة السياسية التي اوجدتها عبر اقامة ما يعرف بـ(مجلس الحكم) سبيلا لفرض سيطرتها على المسارين الامني والسياسي ؛ ويمكن تأشير مخرجات تلك السياسة على الصعيد الواقعي بالاتي (2) :

- 1- خضوع العملية السياسية لنظام المحاصصة الطائفية والعرقية وتعطل العمل بالمشروع الوطني وتشويه العملية الديمقراطية.
- 2- اتساع ظاهرة الفساد الاداري والمالي ، حتى اصبح العراق يحتل المرتبة الاولى على قائمة أكثر البلدان فسادا
- 3- اتساع حالة الانفلات الامني وانتشار عمليات الخطف والتهجير والقتل العشوائي ، صاحبه ازدياد مضطرب في اعداد اللاجئين العراقيين داخل العراق وخارجه.

4- تردي كبير في الواقع الخدمي على كل الاصعدة والقطاعات ، مع غياب القدرة الصناعية والزراعية ، واقتصار النشاط التجاري على تصدير النفط واستيراد كل المنتجات من الخارج .

5- تازم العلاقات العراقية – العربية وغياب الدور العربي ككل عن الساحة العراقية التي خضعت لتجاذبات القوة والنفوذ بين الولايات المتحدة وايران .

وفي مواجهة الاخفاقات والانتكاسات والخسائر التي مني بها الامريكان في العراق ، متفاعلا مع انسحاب الكثير من حلفائها من العراق وعزوف العرب والامم المتحدة عن ممارسة دور اكثر فاعلية في مساندة قواتها ، ومع تنامي الضغط الشعبي والرسمي الامريكي الداخلي باتجاه الانسحاب من العراق ، عمدت الولايات المتحدة الى تهيئة الارضية الاستراتيجية لتحقيق انسحاب متدرج يحفظ ماء وجهها ويؤمن مصالحها ويسترجع القدر الممكن من مساحة التأييد الداخلي لسياساتها عبر عقد اتفاقيات مع الحكومة العراقية تؤكد تلك المضامين وتحققها . وفي تشرين الثاني ٢٠٠٧ وقّع الرئيس الأميركي جورج بوش ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بروتوكول (إعلان مبادئ) لتحديد العلاقة بين أميركا والعراق على نحو يكفل وجود تعاون وصداقة طويلة الأمد بين البلدين تشمل المجالات السياسية والدبلوماسية والأمنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

وقد نص البند الأخير من الاتفاقية على أن تبدأ مفاوضات بين العراق وأميركا بأسرع وقت ممكن للتوصل إلى توقيع اتفاقية تتضمن الحالات السابقة بين حكومتي البلدين قبل ٢٠٠٨/٧/٣١ (1: 21-22).

المحور الثاني: مسار إقرار الاتفاقية بين النص الدستوري والواقع السياسي

يمكن تحري الأشواط التي تقطعها أية اتفاقية دولية يبرمها العراق مع أي طرف دولي ضمن حيز المواد (م77 ف7، م58 ف4، وأخيراً م70 ف2) من الدستور العراقي النافذ لعام 2005 (9)؛ ففي المادة 77/ف7 أشار الدستور العراقي إلى إن نقطة الشروع في مسار عقد اية اتفاقية او معاهدة دولية تبدأ مع انطلاقة عملية التفاوض والتوقيع عليها وتكون من صلاحية واختصاص رئيس الوزراء أو من يخوله. وفي هذا السياق شرع وفد من الخارجية العراقية برئاسة (محمد الحاج محمود) وبتحويل من السيد رئيس الوزراء نوري المالكي بإدارة عملية التفاوض مع الجانب الأمريكي وذلك في 28 شباط 2008. وبعد جولة من المفاوضات المارثونية غير المجدية ، أعلن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في 13 حزيران 2008 خلال مؤتمر صحفي من العاصمة عمان " ان المفاوضات بشأن "المسودات الاولى" للاتفاقية الامنية الطويلة الأمد مع الولايات المتحدة وصلت الى "طريق مسدود" بسبب المطالبات الامريكية التي "تنتهك السيادة العراقية". لكنه اضاف، مستدركاً، ان المحادثات مستمرة وان هناك "افكاراً بديلة يمكن ان تتحرك" وان "بدائل بدأت تتحرك"، من دون ان يوضح ما هي تلك الافكار والبدائل. ومن نيويورك، في اليوم نفسه، قدم وزير الخارجية هوشيار زبيري صورة اكثر تفاؤلاً بكثير، وتوقع التوصل الى اتفاق في وقت قريب، ملمحاً الى "تحسن" في الموقف الامريكي، ومؤكداً ان الاتفاقية المرتقبة لن تعط أي حصانة للامريكيين.

بعد ذلك عمدت الحكومة العراقية الى تغيير الوفد التفاوضي وتحويل السيد (موفق الربيعي) مستشار الأمن القومي العراقي مهمة إدارة دفة العملية التفاوضية التي أسفرت فيما بعد عن التوصل إلى مسودة لاتفاقية أكثر إيجابية. وفي تشرين الاول 2008 قدمت أميركا الى الحكومة العراقية مشروع الاتفاقية الأمنية من أجل الموافقة عليه، وخلال الأسبوع الأول من تسلم العراق للمشروع، أعلن الرئيس الأميركي جورج بوش بأن المشروع غير قابل للتعديل، وأن على السلطات العراقية توقيعه.

وبعيداً عن مظلة الدستور وقبل أن يجري التصويت على الاتفاقية داخل مجلس الوزراء العراقي بعث الأخير بمسودة تلك الاتفاقية إلى المجلس السياسي للأمن الوطني العراقي- الذي تم استحداثه في إطار عملية المحاصصة والتوافقات السياسية التي أفرزتها العملية السياسية في العراق بعد عام 2005 ليكون بمثابة الإطار المرجعي للقرارات والسياسات ذات الأبعاد الإستراتيجية- لينظر بشأنها؛ ثمّن المجلس جهود الفريق العراقي المفاوض وما حققه من تقدم في المفاوضات والاقتراب من الثوابت التي حددتها الحكومة في بداية المفاوضات، ودعا الى اجراء تعديلات على مسودة الاتفاقية تتضمن تحديد الحصانة الممنوحة للقوات الاجنبية، ومسألة الولاية القضائية التي يجب ان تكون للعراق، اضافة الى وضع سقف زمني لانسحاب هذه القوات، وذلك بداعي التأكيد على السيادة الوطنية وعدم خرقها في أي بند من بنود الاتفاقية". عندها قررت الحكومة العراقية بالإجماع مطالبة الولايات المتحدة بإدخال تعديلات على مسودة الاتفاقية التي توصل إليها الجانبان حيث صرح الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ " إن مجلس الوزراء اتفق في اجتماع عقده الثلاثاء 21/اكتوبر ودام أكثر من خمس ساعات على إدخال هذه التعديلات التي وصفها بالضرورية لجعل مسودة الاتفاقية مقبولة لدى جميع الأطراف العراقية، مشيراً إلى أن المجلس سيجتمع ثانية في الأيام القليلة القادمة للنظر في

طبيعة التعديلات المقترحة وتقديمها للجانب الأمريكي" (4). وتتمحور التعديلات التي طالبت بها الحكومة العراقي- كما اشارت بعض الصحف- حول اربعة مجالات يمكن ايجازها بالاتي (27) :

اولا: صفة الاتفاقية؛ حيث اكد العراق ان هذه الاتفاقية ليست اتفاقية احتلال، وانتقد العراق الجانب الامريكي على انه اساء الى سيادة العراق بخطرورة.

ثانيا: سلطة القوات المربطة؛ اذ يرغب العراق في ان يتم كبح السلطة الكبيرة المفرطة للقوات الامريكية مطالبا اياها بالحصول على موافقة السلطات العراقية عند القيام باي مهام او نشاطات خارج قواعدها العسكرية.

ثالثا: مسألة الجدول الزمني للانسحاب. طلب العراق من الجانب الامريكي ان يقلل حجم قواته في العراق تدريجيا، ويحدد السقف النهائي لانسحاب هذه القوات من العراق بمدة لا تتجاوز عام 2010. ولكن حكومة بوش عارضت ذلك معارضة واضحة، ورفضت مرات وضع الجدول الزمني للانسحاب.

رابعا: مسألة الإعفاءات الجنائية والولاية القضائية للجنود الأمريكيين. لا ترغب الولايات المتحدة في ان يمنح العراق القوات الامريكية الاعفاءات الجنائية فحسب، بل ترغب في ان يمنح العراق رجال الاعمال وشركة الحراسة الخاصة الامريكيين بالاضافة الى رجال الاعمال الامريكيين في النفط اعفاءات مماثلة ايضا، وهذا الامر تعرض للمعارضة الشديدة من قبل الجانب العراقي.

ومن الجهة المقابلة - وبعد ساعات من قرار الحكومة العراقية باجراء تعديلات على مسودة الاتفاقية الامنية المزمع عقدها بين العراق والولايات المتحدة- حذر رئيس هيئة الاركان الامريكية الادميرال (مايكل مولن)، من "ان العراق سيخاطر بالتعرض لخسائر كبيرة ما لم يصادق على الاتفاقية الامنية، معربا عن اعتقاده بان "الوقت ينفذ"، ولا يدرك العراقيون خطورة الوضع الان". وتحذير مولن يعد اول ردة فعل امريكية على القرار العراقي (17).

وبعد التعتيم والتكتم على سير المفاوضات ، وفي اعقاب تسرب مضمون مسودات امريكية للاتفاقية ونشر بعضها في وسائل اعلام غربية، اضطرت الحكومة العراقية او بالأحرى القوى السياسية المتنفذة فيها والتي تدير فعليا عملية التفاوض مع الجانب الامريكي عبر المجلس السياسي للامن الوطني، الى الكشف عن بعض خفايا المفاوضات ونقاط الخلاف الجدية. واطلع الشعب العراقي، الذي كان مغيبا بالكامل عما يجري، للمرة الاولى على حقيقة ما يدور وخطورة المفاوضات على حاضره العراق ومستقبله، والمسااعي المحمومة للإدارة الامريكية لفرض شروط تعني تكريس انتهاك السيادة العراقية، وشرعنة الوجود العسكري الامريكي واستمراره بشكل مفتوح، من دون سقف زمني، وجني ثمار الحرب والاحتلال عبر تكييل العراق بالتزامات طويلة الأمد تحوله الى دولة تابعة لعقود طويلة مقبلة، وتضمن عمليا السيطرة على ثرواته الوطنية، وفي مقدمتها النفط، وتهدد بابقاء العراق ميدانا لصراع دولي - اقليمي لا ينتهي، يكون الشعب العراقي- كما كان- الضحية الاولى له (16).

وقد كانت استجابة الإدارة الأمريكية محددة بإجراء بعض التعديلات غير الجوهرية على الاتفاقية، لتقطع بذلك خطوط العودة أمام احتمالية مطالبة الحكومة العراقية بإجراء المزيد من التعديلات.

وبعيدا عن ساحة الدستور العراقي قدمت وزارة الخارجية يوم الخميس 23/تشرين الاول/ 2008 مسودة الاتفاقية الأمنية بين بغداد وواشنطن إلى المجلس التنفيذي الذي يتكون من رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء لغرض الاطلاع عليها ومناقشتها قبل عرضها على البرلمان العراقي والحكومة العراقية التي وافقت عليها بالاجماع ، وفي 17 تشرين الثاني تم التوقيع على الاتفاقية من قبل رئيس الوزراء العراقي والرئيس الامريكي (7).

عندئذ حانت ساعة إحالة مسودة الاتفاقية الى مجلس النواب بهدف المصادقة عليها بموجب (المادة 58/ف4) حيث ينص الدستور على أن: "تنظم عملية المصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بقانون يسن بالأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس النواب". وكان من المفترض أن يسن مثل هذا القانون قبل أن تصل الاتفاقية إلى قبة البرلمان العراقي كما كان من المفترض أيضاً أن تتولى لجان الخارجية والدفاع في مجلس النواب مهمة مراجعة بنود الاتفاقية قبل عرضها للقراءة الأولى من قبل المجلس (4 : 69).

غير إن الذي حصل فعلاً هو عرض الاتفاقية على أعضاء مجلس النواب بصورة مباشرة مرفقة بمسودة قانون المصادقة على الاتفاقية المنصوص عليه في المادة أعلاه . وقد شددت بعض الكتل السياسية داخل المجلس على وجوب إقرار قانون المصادقة قبل قراءة الاتفاقية، الأمر الذي أنهى الجلسة بالتوصل إلى صيغة وسطية في الجمع بين القراءتين في جلسة أخرى. واستناداً إلى الدستور والقانون الداخلي لمجلس النواب ينبغي على الأخير أما قبول الاتفاقية أو رفض المصادقة عليها دون اقتراح تعديلها لأن ذلك من اختصاصات مجلس الوزراء .

وفي سياق لعبة المزايدات والمساومات السياسية سارعت كتل لاستحصال قرار قضائي من المحكمة الاتحادية العليا بجواز المصادقة على الاتفاقية بأغلبية بسيطة لعدم وجود نص يخص المصادقة على الاتفاقية في الدستور الذي نص على وجوب استحصال الأغلبية المطلقة حول قانون المصادقة (23) وذلك في خطوة استباقية منها لتبديد الضغوط التي قد تمارسها كتل معارضة وتحجيم هامش قدرتها على المناورة فضلا عن الرغبة في اسباغ القدر الممكن من المشروعية القانونية على اية خطوة قد يقدم عليها انصار الاتفاقية في مواجهة المعارضة الشعبية التي قد تسفر عن المضي قدما في المصادقة عليها. وبالمقابل عمدت كتل أخرى إلى إبداء معارضتها للاتفاقية ، إما من منطلق إظهار الحرص على سيادة العراق أو من منطلق الرغبة في استحصال بعض المكاسب الشعبية والسياسية عبر استثمار حرج الحكومة في تمرير هذه الاتفاقية بالسرعة الكافية لتلافي حرج الادارة الامريكية خلال فترة انتخابات الرئاسة. وهذا ما تجسد في وثيقة الإصلاح السياسي التي أقحمت في جلسة القراءة الثانية للاتفاقية ليجري التصويت عليها الى جانب الاتفاقية وهو الذي حصل فعلاً؛ فبعد ان انتهت جولة المساومات بين الكتل السياسية ، صوت البرلمان في يوم 27 تشرين الثاني 2008 : أولا بأغلبية 149 لصالح تمرير ورقة الإصلاح السياسي التي اصرت عليها بعض الكتل كشرط

لتمرير الاتفاقية . وصوت البرلمان العراقي بعد ذلك بأغلبية 144 نائبا لصالح تمرير اتفاقية انسحاب القوات الأميركية من العراق. شريطة ان يجري استفتاء شعبي عليها في موعد اقصاه 30 تموز 2009 وتكون الحكومة ملزمة بنتيجته في تقرير مصير الاتفاقية . كما تم التصويت على الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي بين العراق والولايات المتحدة. وكان النواب السنة وكتلة القائمة العراقية التي يرأسها اياد علاوي وافقوا على الاتفاقية بعد موافقة البرلمان على اجراء استفتاء شعبي في شهر يوليو المقبل. وفي حال تم رفض الاستفتاء شعبيا فان مفعولها لن يكون ساريا. وبعد المصادقة من قبل مجلس النواب أحييت الاتفاقية إلى مجلس الرئاسة عملاً بالمادة 70/2 من الدستور الذي صادق عليها بالإجماع خلال 15 يوماً. تمهيداً لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ 2009/1/1.

المحور الثالث : مضمون الاتفاقية

احتوت الاتفاقية على ديباجة و30 مادة ويمكن تسكين المواد الواردة في الاتفاقية تحت ثمانية موضوعات رئيسية تشمل: الهدف من الاتفاقية، والاطار القانوني الذي يحكم نشاط ومجال عمل القوات الاميركية ووسائل تحقيق هذا الهدف، والالتزامات التي تفرضها الاتفاقية على العراق، وسلطات القوات الأميركية في العراق، والحصانات التي تتمتع بها هذه القوات، وتسوية الالتزامات الدولية المترتبة على النظام السابق، ثم أخيراً موضوع تنفيذ الاتفاقية وتعديلها وانتهاءها . وقد لخصت الديباجة أهداف الاتفاقية بتعزيز الأمن المشترك والمساهمة في السلم والاستقرار الدوليين ومحاربة الإرهاب والتعاون في مجالات الأمن والدفاع وردع التهديدات الموجهة ضد سيادة وأمن العراق ووحدة أراضيها؛ مثلما تضمنت المادة الرابعة من هذه الاتفاقية طائفة أخرى من الاهداف تحت عنوان المهام والتي تضمنت ((ردع أي من التهديدات الداخلية والخارجية او كلها ضد جمهورية العراق ، وتعزيز التعاون للاحاق الهزيمة بالقاعدة في العراق والمجموعات الارهابية الاخرى)) وضمن الاطار القانوني ، الزمت المادتان (3،4) القوات الاميركية باحترام الدستور والقوانين والاعراف والتقاليد العراقية والحصول على موافقة الحكومة اثناء القيام بمهامها داخل العراق

وعالجت المواد (من 5 الى 11) الوسائل لتحقيق تلك الاهداف والمتعلقة بالمنشآت التي تستخدمها القوات والتي تكون عانديتها للحكومة العراقية ، واليات استخدامهما في اطار الاحترام الكامل لسيادة العراق، وضمان امكانية الوصول اليها واستخدامهما وتطويرها وتوفير المواد والخدمات اللازمة لها بضمنها حرية استخدام انظمة الاتصالات من قبل الجانب الاميركي بحرية كاملة ؛ وتشمل كذلك الحقوق والخدمات التي اندرجت ضمن المواد (13-20) التي تخصصها لها السلطات العراقية مثل حمل السلاح وارتداء البزات العسكرية والمواصلات الخاصة بها وبدون اية رسوم او ضرائب فضلا عن الخدمات اللوجستية التي يتطلبها وجود هذه القوات مثل(عمليات الاستيراد والتصدير ومنح الاجازات والتراخيص وخدمات الاسناد والعملة والصرف) ، غير ان سقف الحرية هذا لا يصل الى حد المساس بالمواقع الاثرية او استخدام تلك المنشآت لتخزين اسلحة الدمار الشامل او بطريقة تضر بالبيئة او تهدد حياة المدنيين الامنيين .

واما عن الحصانات ، فقد اشارت المادة 12 الى ان العراق سيحتفظ بحقه السيادي في ملاحقة مرتكبي الجرائم والاهمال الجسيم خارج القاعدة الاميركية والواجب بعد موافقة القوات الاميركية والتنسيق معها لتسليم هؤلاء في مقابل خضوع القوات الاميركية داخل قواعدها واثناء الواجب للولاية القضائية الاميركية . مع احتمال ان يتخلل أي من الطرفين عن حقه في الولاية القضائية بناء على طلب من الطرف الاخر كما نصت المادة 21 على تنازل الطرفين عن حق المطالبة بأي تعويض عن أية خسارة او تدمير يلحق بممتلكات او تعويض عن اصابات او وفيات قد تحدث لاي من الطرفين والناجمة عن اداء الواجب الرسمي .

وخصصت المادتان (25-26) لتسوية التزامات العراق الدولية التي ترتبت على ممارسات النظام السابق ؛ اذ اشارت المادة (25) في هذا الصدد أنه مع إنهاء العمل يوم 31 ديسمبر 2008 بالولاية والتفويض الممنوحين للقوات متعددة الجنسية بمقتضى الفصل السابع المتضمن في قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1790)، ينبغي أن يسترد العراق مكانته القانونية والدولية التي كان يتمتع بها قبل تبني قرار مجلس الأمن الدولي رقم (661) (1990)، وأن الولايات المتحدة سوف تبذل أفضل جهودها لمساعدة العراق على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك بحلول يوم 31 ديسمبر عام 2008. في حين اكدت المادة (26) على دعم الولايات المتحدة للعراق في سبيل اعفائه من الديون الدولية الناتجة عن سياسات نظام الحكم السابق، ودعمه كذلك للتوصل إلى قرار شامل ونهائي بشأن مطالبات التعويض التي ورثها العراق عن نظام الحكم السابق ولم يتم البت فيها بعد، بما في ذلك متطلبات التعويض المفروضة على العراق من قبل مجلس الأمن الدولي.

ثم بينت المواد (23-24، 28-30) اليات تنفيذ وتعديل وتفسير وانتهاء مفعول بنود هذه الاتفاقية ؛ حيث اناطت بتنفيذ هذا الاتفاق وتفسيره بلجان وزارية مشتركة مع لجان فرعية في مختلف المجالات . وحددت المادة 27 مدة سريان هذا الاتفاق بثلاث سنوات يشملها موعد انسحاب القوات الاميركية كليا من العراق بتاريخ لايتعدى نهاية 2011 على ان يتم الانسحاب من المدن بتاريخ لايتجاوز 30 حزيران 2009 ، الا اذا طلبت السلطات العراقية خلاف ذلك . ويجوز تعديل الاتفاق بموافقة الطرفين خطيا ، وينتهي العمل بهذا الاتفاق بعد مرور سنة من تسلم الطرف الاخر اخطار خطيا يتضمن رغبته في انهاء هذا الاتفاق (10) .

المحور الرابع: الأبعاد الإستراتيجية للاتفاقية

تشكل الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية انعطافة مهمة وحرحة في مسار العراق الجديد، كونها طوت صفحة من الوصاية والالتزامات الدولية التي فرضها عليه مجلس الأمن الدولي بموجب القرار 1790 في عام 2007، وتؤسس لاستعادته لمكانته الدولية مع استكمال حلقات سيادته وحرية.

ومن جانب مقابل كيفت هذه الاتفاقية الإطار القانوني والعملي لمستقبل العلاقة والتعاون بين البلدين في مجال حفظ الأمن وترسيخ الاستقرار مع إضفاء الشرعية على الوجود العسكري الأمريكي في العراق لمدة ثلاثة أعوام على أقل تقدير. وبكل الأحوال تعد هذه الاتفاقية معتركا صعباً وامتحاناً عسيراً لاختبار مدى صلاحية الحكومة العراقية وقدرتها على الانتقال بالعراق وشعبه إلى الضفة الأمانة بأقل الخسائر على مستوى الأمن والسيادة. وبمنظرة واقعية إلى قائمة الأهداف المعلنة التي ستكفل هذه الاتفاقية انجازها للطرفين، نراها لا تخرج عن مسار السعي إلى ضمان وتأمين المكتسبات التي حققها هذان الطرفان (الحكومة العراقية والأمريكية) منذ عام 2003، فالحكومة العراقية تسعى من خلال هذه الاتفاقية إلى تحقيق الغايات الآتية:

- 1- استئثار الاتفاقية والنفوذ الأمريكي في مجلس الامن في التخلص من قيود الفصل السابع الذي خضع له العراق منذ عام 1990 بموجب القرار الدولي 661 بعد غزوه للكويت ، واستكمال حلقات سيادته واستعادة مكانته الدولية بعد ان اوفى بالتزاماته الدولية (6 : 3) .
 - 2- الترتيب القانوني والسلمي- من خلال بنود الاتفاقية- لانهاء الاحتلال الامريكي للعراق بصورة تدريجية مدروسة للحيلولة دون تردي الاوضاع الامنية بسبب الفراغ الذي سيخلفه الانسحاب الامريكي المفاجئ من البلاد .
 - 3- حفظ أمن العراق واستقراره وترسيخ أركانه بالإفادة من المظلة الأمنية التي ستوفرها الولايات المتحدة بموجب هذه الاتفاقية.
 - 4- ترسيخ دعائم التجربة السياسية الناشئة في العراق بعد عام 2003 وتأمينها بعيداً عن التهديدات الداخلية والخارجية.
 - 5- استثمار الاتفاقية والثقل الاستراتيجي الذي تشغله الولايات المتحدة في الخروج من طائلة الفصل السابع الذي خضع له العراق منذ احتلاله للعراق عام 1991 بموجب قرار مجلس الامن 661 . وتمديد الحماية القانونية على اصول الاموال العراقية المودعة في البنوك العالمية من قضايا التعويضات وغيرها.
 - 6- الإفادة من الخبرات والتقنيات الأمريكية في إعادة بناء الدولة العراقية والنهوض بقدراتها والتسريع بعجلة التقنية فيها.
 - 7- استثمار هذه الاتفاقية كمقرب لتوظيف الثقل الإستراتيجي الأمريكي في تعزيز دور العراق وانخراطه الفاعل في شبكة التفاعلات والترتيبات الإقليمية والدولية، سبيلاً لتوسيع تطوير رقعة مصلحته الإستراتيجية في العالم، ومن ذلك على سبيل المثال توظيف التأثير الأمريكي على الأنظمة العربية في إعادة الحيوية لمسار العلاقات العراقية العربية وبالتالي تحقيق العمق الإستراتيجي العربي للعراق. فضلاً عن الإفادة من الثقل الأمريكي في المنظمات والمؤسسات والمنشآت العالمية وتخليصه من ديونه والتزاماته الدولية.
 - 8- استغلال المظلة التي ستوفرها الاتفاقية في تسوية واحتواء المشكلات العالقة مع دول جوار العراق مثل ترسيم الحدود، والمساعدة في درء خطر تسلل الجماعات الإرهابية، ومجابهة مشكلة المياه ، وإيجاد حلول لقضيته الحقوق النفطية المشتركة ، والديون المترتبة على النظام السابق.
- أما من الجانب الأمريكي فإن النظرة إلى أهمية الاتفاقية تكتسب أبعاداً أكثر امتداداً وتعقيداً مثل:
- 1- شرعة الوجود العسكري الأمريكي على أرض العراق وإيجاد الغطاء القانوني له بعد انتهاء مدة التفويض الممنوح لها من مجلس الأمن في 2008/12/31 ، مع تحقيق تواجد نوعي مؤثر للسيطرة على مقدرات العراق السياسية والاقتصادية .
 - 2- الالتفاف على أحكام القانون الدولي والشرعية الدولية الرافضان لغزو واحتلال العراق والتملص- عبر الافادة من المظلة القانونية للاتفاقية - من تبعات المطالبة الدولية بالانسحاب من العراق، ومن تحمل المسؤولية القانونية والمادية والأخلاقية عن النتائج التدميرية الناجمة عن الغزو والاحتلال وما قد يترتب عليها من مطالبات بحقوق الضحايا والمتضررين من غزوها.
 - 3- التخفيف من المخاطر التي تتعرض لها القوات الأمريكية عبر تقليص نطاق مسؤوليتها وخفض عددها، وما يترتب على ذلك من تخفيف نفقاتها.
 - 4- تهيئة الأجواء وتأمين المسارات لتحقيق انسحاب مبرمج ومشرف من العراق، يضمن المصالح الإستراتيجية الأمريكية ويحافظ على المكاسب المتحققة بأقل الخسائر والتضحيات على كافة المستويات
 - 5- تطلعت إدارة بوش الى فرض أمر واقع، يتمثل في وجود اتفاقية تشرعن وجود القوات الأميركية في العراق أمام الادارة الجديدة، جمهورية كانت هذه الادارة ام ديموقراطية، فلعل ذلك يحقق الغايات التي سعت إليها إدارة بوش، وعند الاقتضاء ليكون على هذه الإدارة الجديدة ان تتحمل نصيبها من الخسائر الأميركية في العراق، حتى لا تظل أيادي إدارة بوش هي وحدها التي تلوثت بالعراق.
 - 6- ضمان انقياد الحكومة العراقية واعتمادها على الولايات المتحدة في تحقيق أمنها وما يترتب على ذلك من ارتباط استراتيجي في رؤى ومصالح الدولتين حيال القضايا ذات الاهتمام المشترك من خلال إيجاد المظلة القانونية والتبرير الدائم للتدخل في الشؤون الداخلية للعراق تحت ذريعة تأمين التجربة السياسية في العراق وتوطيد أركانها من زاوية الإبقاء على الأوضاع والتوازنات القائمة على المحاصصة وتوفير الحصانة لها ضد مخاطر التغيير والتهديد غير المحسوب. وهذا ما عبر عنه الجنرال ريموند أديرنوا بصراحة في مناسبة تعيينه قائدا لقوات الامريكية في العراق حينما اكد " أن النجاحات الأمنية التي تحققت في العراق لا

- تزال هشة وقابلة للتراجع. وهدفهم من ذلك أن تبقى الخلافات بين العراقيين مستمرة ومستعرة، لكي يبقى الوجود العسكري الأمريكي مبرراً" (12)
- 7- التواجد (القانوني) قرب أهم خزانات النفط في العالم، والتحكم من قرب بكل مفاصل السوق النفطي العالمي ابتداءً من حقول استخراجها وانتهاءً بأسواقها.
- 8- الاختراق الجيوبولتيكي وضمان الامتداد والتواجد المكاني لأعقد نقاط الصراع والأزمات في العالم، وإقامة قواعد عسكرية أمريكية تؤمن ترابط وربط وأتصال القوات الأمريكية من غرب أوروبا حتى باكستان والفلبين واليابان. وكأن حلف بغداد تم إحيائه من جديد. وربما هذا هو ما عبر عنه الرئيس جيمي كارتر حين قال: واهم ومخطئ من يظن أن غزو واحتلال العراق سببه النفط فقط (62:3).
- 9- الإفادة من الوجود العسكري المكثف في الشرق الأوسط لتطوير الزخم السياسي والدبلوماسي الأمريكي في ترتيب أوراق المنطقة بما يضمن مصالح أمريكا وهيمنتها ويحفظ أمن إسرائيل وزعامتها الإقليمية. والإتفاقية- ضمن هذا المدى- ستمنح الولايات المتحدة فرصة جديدة في التركيز على العراق، كمدخل لإعادة بناء مشروع الشرق الأوسط الجديد. من خلال ما ستجريه على وحدته الجغرافية، وتنوع انتماءاته الدينية والطائفية والمذهبية والعرقية، من عمليات جراحية، قد تصل لحد تقطيع أوصاله. ليكون الفتيل الذي يتقل بواسطته التفجير لباقي دول المنطقة العربية ودول وسط آسيا، لتقطيع أوصالهم، وإعادة رسم حدود بلدانهم على مزاج المحافظين الجدد وحلفائهم من الصهاينة.
- 10- استثمار الإطار القانوني للاتفاقية في التصدي للتهديدات التي تتعرض لها مصالح أمريكا وحلفائها ومنهم العراق تحت ذريعة الدفاع عن النفس ومكافحة الإرهاب والتصدي لنشاطات الجماعات المسلحة .

المحور الخامس : محاذير الاتفاقية وعواقبها المستقبلية

أرست الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية القواعد والمحددات القانونية والمستقبلية لوجود القوات الأمريكية فوق الأراضي العراقية، مع إيجاد التكييف المناسب لأفاق العلاقة بين البلدين في الجوانب الأمنية وغير الأمنية من منطلق إظهار الحرص على أمن وسلامة وسيادة العراق. غير إن إمعان النظر في أغوار تلك الاتفاقية لاستجلاء تداعياتها المستقبلية على أمن العراق وسيادته، يقودنا إلى التحذير من العواقب التي تنتطوي عليها بعض بنود الاتفاقية والتي قد تلحق الضرر بأمن العراق وسيادته الوطنية، لأنها تمت- على حد تعبير المفكر العراقي عبد الحسين شعبان- بين طرفين غير متكافئين، أحدهما قوي ويستطيع أن يفرض شروطه، والآخر ضعيف ومضطرب للإذعان، وبالتالي فإن المخاطر التي ستترتب على مثل هذه الاتفاقية ستكون كبيرة لا تتعلق بحاضر العراق فقط وإنما بمستقبله أيضاً (17).

والمطالع لمضامين تلك الاتفاقية سيخرج منذ الوهلة الأولى بقناعة مفادها " أن ما قدم للحكومة ومجلس النواب العراقي من مواد وفقرات لاتعدو أن تكون غير عموميات واحالات مرهونة بجتهادات اللجان المشتركة في امر تفسيرها وتنفيذها، وقد عبر الجنرال (بترابوس) عن تلك الحقيفة بالقول " أن التنفيذ يتم حسبما تسمح الظروف". أي أن كل بند من بنودها يحتمل مختلف التأويلات والتفسيرات ويستلزم في الوقت ذاته مفاوضات جديدة بصدد تنفيذه . وهذا ما يترك الباب مشرعة بوجه تمدد مساحة النفوذ الأمريكي في العراق بفضل اتساع ومرونة تفسير وتنفيذ بنود الاتفاقية.

كما أن توقيع الاتفاقية بحد ذاته سيفتح الباب على مصراعيه لتوقيع اتفاقيات شبيهة بها مع باقي القوات المشاركة باحتلال العراق وقد عبر عن ذلك المتحدث بأسم الحكومة البريطانية (جون ويلكس) حين قال: "إن بلادي تنتظر نهاية المفاوضات بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية بشأن الاتفاقية الأمنية المرتقبة. لأن الاتفاقية البريطانية ستكون مشابهة للاتفاقية الأمريكية"، وبذلك ستدخل الحكومة العراقية في دوامة لاتنتهي من المفاوضات التي تستنزف المزيد من التنازلات على حساب سيادة العراق ومصالحه الحيوية واستقلالية قراره السياسي بداعي الحيلولة دون ترك الولايات المتحدة تخوض حربها منفردة ضد الارهاب في العراق (12).

ومع بتسليط الضوء على ديباجة الاتفاقية تظهر تباشير السعي الأمريكي لضمان تبعية العراق من خلال ربط أمن العراق بأمن الولايات المتحدة ((أما أمن العراق فسيغدو مرتعناً بأمن الولايات المتحدة وقدرتها على توفير المظلة الأمنية كما جاء في ديباجة الاتفاقية في سعي الطرفين إلى تعزيز أمنهما المشترك والمساهمة في السلم والاستقرار الدوليين. وعند الإمعان في هذا النص تتراءى أمامنا مساحة واسعة وفضفاضة من اللاتيقين معقودة بحدود الأمن القومي الأمريكي الذي يتسع ليشمل العالم. وهذا ما ينسجم ويتكامل مع الفقرة التالية من الديباجة في تأكيد الحرص على الأمن والسلم الدولتين والسؤال الذي ينبج من آتون ذلك التيه الأمني ترى هل يقتضي ذلك مشاركة العراق في الجهود الأمريكية والدولية لفرض الأمن وتحقيق السلم للدولتين في بقاع نائية من العالم كما فعلت الولايات المتحدة مع اليابان لما استقدمت قواتها وقوات حلفائها للمشاركة في احتلال العراق ومثل هذا التساؤل سيفتح الأبواب مشرعة لاحتمالات استخدام موارد العراق وقواته، وأرضه مستقبلاً في عمليات أمريكية ضد مصادر التهديد والعدوان لأمنها ومصالحها العالمية)).

على اساس نظري من الاحترام لميثاق الامم المتحدة التي نص ميثاقها في مادته الاولى على امتناع اعضاء المنظمة الدولية في علاقاتهم الدولية عن التهديد بالقوة او استخدامها ضد سيادة اية دولة اخرى وهذا ما لم تلتزم به الولايات المتحدة عندما احتلت العراق عام 2003 دون موافقة رغم ارادة مجلس الامن ، وكانت الاتفاقية احدى الثمار غير الشرعية لاحتلالها المناقض لميثاق الامم المتحدة . وفي الجانب الاخر لهذه الديباجة يظهر تناقض مرجعه النص على " التوصل الى تفاهم مشترك دون تجاوز سيادة

العراق " خلافا للواقع الذي يؤكد انتهاك السيادة بوجود تلك القوات على أرض العراق . والمفارقة الملفتة للنظر كما يظهر من نص المادة الثالثة للاتفاقية ان الجانب الأمريكي لوحده هو من الضامن لتنفيذ بنود تلك الاتفاقية والتزام افراد قواته باحترام سيادة العراق وقوانينه وفي ذلك مصادرة ظاهرة لحق العراق في ممارسة هذا الحق الاصيل في فرض قوانينه وسيادته على ارضه فضلا عن كونه مناقضا لما جاء في الديباجة ممن حرص امريكي على السيادة العراقية .

وما تقدم لا يقع شيئا بجانب النزيف الذي تسببه هذه الاتفاقية للسيادة العراقية والذي يبدأ من المادة الرابعة / الفقرة الخامسة " يحتفظ الطرفان بحق الدفاع الشرعي عن النفس داخل العراق كما هو معرف في القانون الدولي النافذ" وفي ذلك صك من غير رصيد لحق الطرف الأمريكي في الرد على أي عدوان من داخل العراق أو حتى خارجه بالطريقة والأسلوب الذي تترتبه الإدارة الأمريكية، فإذا كان هذا الحق لا غبار عليه من حيث الاصل والاستخدام إذا كان العدوان على الأراضي الأمريكية، فإنه سيكلف العراق في حالة الرد كثيراً إذا جرى فوق الأراضي العراقية، بعبارة أخرى سيتحول العراق وأرضه إلى ساحة لحرب الولايات المتحدة في حالة تعرضها للعدوان. ومفهوم العدوان وحدوده قد يمكن تحويرهما وتأويلهما لتتسعان لأكثر أنماط التعرض غير المباشر للقوات الأمريكية . ويتفاقم هذا الخطر عند توجه الولايات المتحدة إلى أسلوب الحرب الاستباقية التي أعلنت عنها عشية الهجمات على أبراجها عام 2001.

كما ستمنح هذه الاتفاقية الولايات المتحدة حرية العبث بأمن العراق وسلطاته؛ وحتى الإطاحة بالحكومات العراقية بنفس الأسلوب الذي كانت تمارسه الإدارات الأمريكية السابقة في ما مضى إن كان في فيتنام الجنوبية وكوريا الجنوبية، أو بعض دول أمريكا الجنوبية والوسطى ؛ وتحت ذريعة التعاون من أجل حماية مؤسسات النظام السياسي الديمقراطي .

ويستمر النزيف للسيادة العراقية مع التوغل في بنودها الأخرى لاسيما المواد (5-7) التي تتحدث عن مساحات ومنشآت ستقطع من أرض العراق لتخضع لسيطرة وسيادة الولايات المتحدة وفي ذلك تجاوز سافر لمواثيق الأمم المتحدة وسيادة العراق. ومع النظر إلى المواد (6، 7، 9، 11، 16) تطالعنا سلسلة من الإعفاءات للقوات الأمريكية من الرسوم والضرائب، وإعفاء من نمط آخر من التفتيش والمراقبة لمعدات تلك القوات وآلياتها وبريدها وما تستورده أو تصدره من مواد طبقاً للمواد (9، 11، 15، 19). بصورة تضاهي ما يمنح من حصانات للبعثات الدبلوماسية طبقاً للمواد (22-42) من قانون فينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961. أي بعبارة دالة ان كل فرد امريكي في العراق سيكون بمنزلة سفير وكل منشأة امريكية ستكون بمثابة سفارة ، والسؤال المبهر في هذا السياق: اية دولة في العالم بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية نفسها تحتمل هذا العدد الضخم من السفراء والسفارات التي تفتت على سيادتها على أرضها .

ولا تمثل تلك الإعفاءات شيء إلى جانب الإعفاء الذي تمنحه المادة 12 للقوات الأمريكية من الولاية القضائية العراقية باستثناء حالات الجنايات الكبرى خارج نطاق الواجب والاستناد إلى تقرير تقدمه القوات الأمريكية نفسها عن هذه الحالة ؛ وحيث ان وجود القوات الأمريكية بحد ذاته هو لاداء واجب ، وان من يقرر جسامه الجريمة ومن يحتفظ بالمتهم هو الجانب الأمريكي نفسه ، فان هذه المادة قد اخرجت الجانب الأمريكي - عمليا - من مجال الولاية القضائية للعراق وازاحت قيود المسؤولية عن عاتق الجنود الامريكيين (5 : 26) .

وتتلم السيادة العراقية تارة أخرى في غياهب المادة 21 من الاتفاقية التي تفرض على الطرفين التنازل عن المطالبة بتعويض عن إصابات أو وفيات قد تحدث لأفراد القوات لأي من الطرفين أثناء العمليات القتالية التي تخوضها تلك القوات فوق الأراضي العراقية ؛ فإذا كانت الأراضي العراقية ميداناً للقتال، فلن يكون غير العراقيين وقوداً أو ضحايا للعمليات القتالية، دون أن يكون لهم ثمناً أو طائل. وفي ذلك فضلاً عن التنازل عن حق سيادي للحكومة العراقية في حماية مواطنيها وممتلكاتهم، فإنه يعد مخالفة صريحة للدستور العراقي الذي يتيح في مادته (35/ ف ج) للمتضرر إمكانية المطالبة بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي الذي أصابه. وحتى مع مسحة السيادة التي ظهرت في نص المادة 22 على التزام الجانب الأمريكي بوجوب استحصاال الاذن القضائي عند قيامه بتفتيش المنازل ، فانها سرعان ما تتبدد بالاستثناء الذي يرد في حالات القتال الفعلي؛ لاسيما اذا كانت الاستعانة بالقوات الأمريكية محصورة بالاغراض القتالية كما ورد في معظم بنود الاتفاقية ؛ وهذا يعني ان الاستثناء سيكون هو الاصل والقاعدة العامة ويكون انتهاك السيادة بتفتيش منازل العراقيين من قبل القوات الامريكية مبررا ومشروعا في كل الاحوال .

وبالانتقال الى المادة 23 من الاتفاقية والمتعلقة بدور اللجان في تنفيذ بنودها ، نترامى للمطالع مساحة واسعة الصلاحيات المتحققة لهذه اللجان المشتركة من خلال الاحالات الكثيرة التي تضمنتها معظم بنود الاتفاقية وهذا سيفضي بدوره الى الاحتمالات الاتية :

1- رجحان كفة لجان الطرف الاقوى في تفسير وتنفيذ بنود الاتفاقية على حساب تهميش دور لجان الطرف الاضعف في هذه المعادلة الصفرية مما ينطوي على احتمال قضم المزيد من مساحة السيادة العراقية من خلال اعتماد الية تفسير وتنفيذ تخدم الجانب الأمريكي.

2- استحواذ تلك اللجان على مجال واسع من الصلاحيات التنفيذية التي تحولها الى مركز قوى او سلطة جديدة تباشر نوع من الهيمنة والنفوذ على الحكومة العراقية لتحقيق مصالح امريكية (أي السيطرة غير المباشرة عن بعد).

3- حتى مع اقضاء احتمالية هيمنة لجان الجانب الأمريكي ، فان ذلك لايلغي احتمالية الدخول في مناهاة مفاوضات جديدة مع الجانب الأمريكي عندما يستجد أي اختلاف حول تفسير وتنفيذ بند من بنود الاتفاقية .

وعند اختبار جدية الجانب الأمريكي ومصداقيته في تنفيذ بنود الاتفاقية ، يظهر المحك الحقيقي على أرض الواقع عند مطابقته مع نص المادة 25 التي تؤكد على ان : " الولايات المتحدة ستبذل افضل جهودها لمساعدة العراق على اتخاذ الخطوات اللازمة لتخليص العراق من التزاماته وفقا للفصل السابع- وهو الامر الذي يشكل الدافع الرئيس لعقد هذه الاتفاقية من قبل الحكومة العراقية - وهذا ما لم يجد سبيله الى التطبيق بدلالة قرار مجلس الامن رقم 1859 في 2009 الذي ابقى العراق تحت

طائلة البند السابع ولم تبذل الإدارة الأمريكية أية جهود طبقاً لما ورد في الاتفاق ، وهذا يضع علامة استفهام كبير حول مدى جدية التزام أمريكا بتنفيذ بنود الاتفاقية أو حتى تطبيق هذه الاتفاقية بصورة لا تضر بمصالح العراق وسيادته وأمنه في المستقبل.

المحور السادس: المواقف من عقد الاتفاقية ومجالات المناورة الاستراتيجية للقوى السياسية:-

أولاً- مجالات المناورة الاستراتيجية للقوى السياسية داخل العراق:-

منذ انطلاقة جولة المفاوضات العراقية الأمريكية حول الاتفاقية الأمنية، خيمت أجواء من الغموض والتكتم الإعلامي حول مسار المفاوضات ونوعية المواضيع التي جرى التفاوض بشأنها، الأمر الذي أثار مخاوف وشكوك القوى السياسية داخل العراق وخارجه حول احتمالية تضمين الاتفاقية بنوداً قد تلحق الضرر بمصالح العراق وسيادته.

وهذا ما يفسر لنا مواقف بعض الكتل في مطالبة الحكومة العراقية بضرورة اطلاعها والبرلمان العراقي حول مسار تلك المفاوضات وما توصلت إليه، وهذا ما يفسر لنا أيضاً امتناع معظم الكتل السياسية عن إبداء مواقف واضحة حول الاتفاقية وذلك للترتب لحين انجلاء الأمور واتخاذها مساراً علنياً ورسمياً.

غير أن تحفظ تلك الكتل ضمن السياق العام لم يمنعها أو بعض أعضائها من إبداء بعض الملاحظات والتوصيات التي تندرج تحت إطار التسويق الدعائي أو الضغط السياسي على المفاوضين لرفع سقف المطالب من زاوية الحرص على سيادة العراق واستقلاله أو من زاوية كسب التأييد الشعبي لأغراض انتخابية ، فكان هذا المطلب الحيوي هو الإطار الأول والمنطلق المشترك الذي انطلقت وانبنت عليه مواقف الكتل والقوى السياسية من داخل العراق وخارجه.

أما الإطار الثاني الذي التقت عنده كل الكتل السياسية فهو الحرص على تحقيق إجماع وطني عند بلورة أي موقف من الاتفاقية لما سبترتب عليها من تداعيات تمس مستقبل العراق وسيادته.

ومع الانتهاء من صياغة المسودة الأولى للاتفاقية الأمنية، بلورت القوى السياسية مواقف متفاوتة بين الاستحسان والتحفظ ، عندئذ برزت الشقة بينها؛ فالتحالف الكردستاني ومنذ الوهلة الأولى تحمس للاتفاقية ورحب بها من غير حدود، حيث أعلن رئيس إقليم كردستان (مسعود البرزاني) موافقة الاكراد على مسودة الاتفاقية الأمنية المزمع توقيعها مع الولايات المتحدة مؤكداً أن "هناك الكثير من النقاط الايجابية في المسودة... لهذا اعلنا تأييدنا لتوقيع الاتفاقية وهذا هو الموقف الرسمي لإقليم كردستان". واعتبر البرزاني أن "مسودة الاتفاقية الحالية ليس فيها ما يمس السيادة العراقية وأن الطرف الأمريكي قام بمراعاة الوضع العراقي كثيراً كما تمت مراعاة مسألة السيادة ومصالح الشعب العراقي".

وذهب البرزاني إلى أبعد من ذلك حينما أبدى تقبله لفكرة السماح للقوات الأمريكية بإقامة قواعد لها في إقليم كردستان إذا ما رفضت الحكومة المركزية الاتفاقية (17). وتعليل مثل هذا الموقف يتأتى من جملة اعتبارات ، أولها تخوف الاكراد من انسحاب مبكر تستتبعه مخاطر خارجية وداخلية، فخارجياً يضعهم تحت رحمة جوار اقوياء متمنعين من تجربتهم، وداخلياً تخوفهم من إعادة مركز قوي في بغداد لا يؤمن وينقض على حقوق حصلوا عليها، أو من شيوخ فوضى ما بعد الانسحاب والتي من الصعب ان يظلوا بمنأى عنها ، وثانياً: عمق الصلات بين الطرفين (الكرد والامريكي) والرغبة في استثمارها وتطويرها للإفادة منها مستقبلاً في توفير المظلة الأمنية في مواجهة التحركات الإيرانية والتركية على الحدود، فضلاً عن توظيف محصلة هذا الموقف التضامني في تطوير مساحة الدور الإستراتيجي للأكراد سواء على المستوى الوطني أو حتى على المستوى الإقليمي ، وآخر الأسباب يقع في تسليط الضغط على الحكومة المركزية لحثها على المصادقة على الاتفاقية والحوّل دون تشدها .

وتحت مظلة القبول المشوب بالرغبة في عرض الاتفاقية على الاستفتاء الشعبي، أبدت جبهة التوافق ترحيبها بما تضمنته مسودة الاتفاقية الأولية من بنود ((غير مسبقة)) في تحقيق مصالح العراق وحماية سيادته واستقلاله على حد وصف أحد أعضائها.

ويمكن تفسير هذا الموقف في ضوء المراهنة على أهمية الدور الأمريكي في تحقيق الزخم والتوازن الممكن ضمن إطار العملية السياسية ؛ كما لا يخرج الأمر برمته عن تجسيد مصالح إقليمية ترى وجوب استمرار الوجود العسكري الأمريكي في مواجهة المحاولات الإيرانية الرامية إلى اشغال الفراغ الأمني الذي يمكنها مستقبلاً من تطوير مساحة دورها الاستراتيجي في العراق خاصة والمشرق العربي عامة

وقال طه اللهيبي عضو جبهة التوافق العراقية " أن الجبهة ستدرس النسخة الأخيرة من مسودة الاتفاقية وتعطي رأيها فيها ، مشيراً إلى أن وضع العراق الحالي يجعله بحاجة إلى دولة تحميه".

وأضاف اللهيبي لـ "أصوات العراق أن "رفض الاتفاقية أو قبولها ليس له علاقة بموقف الكتل السياسية من الحكومة بقدر ما يتعلق ذلك بمحتوى الاتفاقية من بنود تضمن سيادة العراق"، مبدياً "تخوفه من خروج القوات الأمريكية من العراق".

وبالمقابل أبدى الائتلاف العراقي الموحد تحفظه على بعض بنود الاتفاقية التي تتعلق (بالولاية القضائية، ومسألة السجون والمعتقلات، وعدم مراقبة البريد الأمريكي، وعدم تحديد المساحات مع ضرورة تضمن الاتفاقية بنوداً لانسحاب القوات). وقد بين الائتلاف بان هذه التحفظات كانت بوازع الحرص على السيادة الكاملة للعراق وبناء ثوابت أساسية (25).

والواقع لا يمكن الابتعاد في تفسير ذلك الموقف عن دالة سعي الائتلاف إلى رفع سقف المطالب العراقية في سياق عملية التفاوض من جانب، والعمل على استثمار توابع هذا الموقف في حشد التأييد الشعبي وتطمين مخاوف القوى الإقليمية التي تتقاطع مصالحها مع فكرة وجود القوات الأمريكية بالقرب من حدودها من جانب آخر.

غير إن بوصلة هذه المواقف ، باستثناء موقف التحالف الكردستاني ، قد انقلبت إلى النقيض بعد إقرار الصيغة النهائية لمسودة الاتفاقية وعرضها على مجلس النواب للمصادقة؛ حيث أبدى الائتلاف العراقي الموحد ارتياحه للتعديلات التي أجريت على الاتفاقية واعتبر السيد رئيس الوزراء "إن عملية الوصول إلى الاتفاقية كانت شفافة" (23). وبالمقابل رأت جبهة التوافق "إن هذه الاتفاقية هي حق وطني وشعبي ويجب أن يستقنى الشعب فيها وإنها ستعارض الاتفاقية ما لم يتم تحقيق مطالبها في إلغاء قانون المساواة والعدالة وإطلاق سراح المعتقلين ومراجعة الموازنة في الحكومة". وفي هذا السياق أكد النائب عن كتلة التوافق إياد السامرائي «لقد طالبنا كجبهة إضافة فقرة إلى قانون اقرار الاتفاقيات والمعاهدات الدولية تؤكد اجراء استفتاء عام حول الاتفاقية، فضلاً عن اقرار ورقة او تعهد يصادق عليه مجلس النواب بإجراء اصلاح سياسي في العملية السياسية»، مؤكداً «إذا لم يكتمل هذان الامران ، فان جبهة التوافق لن تدخل قاعة البرلمان ولن تصوت على الاتفاقية الامنية» (26). ويمكن تعليل هذا الموقف ضمن اطار الرغبة في إجراء بعض المناورات السياسية عند حدود المعارضة التكتيكية للاتفاقية سبباً لإحراج الحكومة والضغط عليها دون أن يكون لذلك أية تداعيات شعبية ؛ وبالتالي ليس من جفاء الصواب القول بأن جبهة التوافق كانت اميل الى القبول لإدراكها بأن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة القادرة على كبح نفوذ الايرانيين خارجياً وان تمنع داخلياً اختلال موازين ينتج عن صراع بين المكونات، فضلاً عن كون الوجود الأمريكي سيكون حاجزاً ضد بروز الاصوليات السنية التي من الممكن ان تهيه البديل الذي يقضم قاعدة التأييد الشعبي لمشاريعها السياسية او الشيعة التي تهيمن على السلطة من منطلق اقصائي انفرادي . وفي الخندق ذاته وقفت الكتلة العراقية لتؤكد تحفظها على الاتفاقية ؛ حينما اكد ممثلها في البرلمان أسامة النجيفي "إن القائمة العراقية أبدت تحفظها على الاتفاقية، ولن تقبل بالصيغة الحالية لها، وإنها ستعمل على تمديد التفويض لبقاء القوات الأجنبية عاماً آخر ليتسنى بحث المسودة بشكل أكبر مع الإدارة الأمريكية الجديدة" ثم عادت هذه الكتلة لتطالب بإطلاق سراح المعتقلين كشرط للموافقة على الاتفاقية (18). والملاحظ ان هذه الكتلة قد لزمت جانب الممانعة التكتيكية كاسلوب للضغط على الحكومة واستثمار حرجها في تحقيق مكاسب انتخابية دون ان يؤدي ذلك الى التشبث الفعلي بموقف الرفض النهائي.

اما التيار الصدري فقد انطلق في رفضه للاتفاقية من ثوابت الحرص المفرط على سيادة العراق بعيدا عن المساومات ، ولكن ليس بعيدا عن السعي الى احراج حكومة المالكي والضغط عليها- بداعي رد الدين عن ما حصل خلال حملة صولة الفرسان التي نفذتها الاخيرة ضد انصار التيار- عبر اللجوء إلى كل الوسائل والإجراءات القانونية والشعبية لعرقلتها، ولهذا رأى ضرورة عرض هذه الاتفاقية على الاستفتاء العام لكون الشعب هو صاحب القرار الأخير في الرفض والقبول . وانضمت الكتلة العربية للحوار التي يتزعمها النائب صالح المطلك الى قافلة المعارضين للاتفاقية عندما اعلن زعيمها " ان الكتلة ستصوت ضد الاتفاقية ، ولن تقدم اية مطالب ، لانها ضد الاتفاقية من حيث المبدأ " ومن جانبه اعلن حزب الفضيلة الاسلامي " انه سيمتنع عن التصويت على الاتفاقية عند عرضها على البرلمان " في محاولة منه لمسك العصا من المنتصف والتملص بأسلوب ذكي من المسؤولية التاريخية والمسائلة الشعبية عما سيمتخض عن هذه الاتفاقية من نتائج وتبعات .

ومما تقدم يتضح إن مواقف الكتل السياسية قد تناقلت في مناوراتها السياسية بين الاستعراضات الشعبية والإعلامية وبين المساومات التي ترمي إلى توظيف حرج الحكومة وظماً الشعب العراقي لتحقيق مكاسب سياسية ذات أبعاد انتخابية . وبكل الأحوال فإن عوائد ذلك المارثون التساومي قد اسفر عن تمرير الاتفاقية مصحوبةً بوثيقة للإصلاح الوطني تأخذ على عاتقها تحديد الضمانات والاسس المستقبلية للعلاقة بين الكتل السياسية بما يصون مصالحها ومصالح الفئات الشعبية التي تمثلها ويسهم في تقاسم الادوار وتبني الآليات التي تساعد على تحريك عجلة العملية السياسية للعراق على المدى المنظور.

ثانياً- مجالات المناورة الإستراتيجية للقوى الإقليمية:

خضعت الساحة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003 لتأثير قوى اقليمية ودولية عدة حاولت تطوير مساحة نفوذها او تأمين مصالحها في خضم الصراعات والاطماع التي افرزها الفراغ الأمني الذي اعقب سقوط النظام السابق . وهكذا انتقلت القضية العراقية من فضاءها المحلي الى فضاء الحسابات والتوازنات الاقليمية والدولية من جراء تقاطع مصالح تلك القوى على ارضه.

وفي خضم لعبة التجاذبات المصلحية انقسمت القوى الاقليمية على معسكرين ، انضم انصار المعسكر الاول – الاكثرية المعتدلة من الدول العربية والاسلامية المجاورة – الى حاضنة المصالح الأمريكية وما يتمخض عنها من ترتيبات جسدت الاتفاقية الامنية ذروة سنامها .

فكانت هذه الاخيرة بمثابة مكسب استراتيجي يقطع الطريق على اطماع النفوذ الايراني المتمد في المنطقة ، وينهي- على نحو هادئ – احتمالية لجوء الأمريكيين الى اشغال فتيل الفتنة الطائفية في العراق سبيلاً للضغط على الحكومة العراقية باتجاه الاقرار باهمية الدور الأمريكي في حفظ التوازن الحذر داخل العراق عبر بوابة الاتفاقية الامنية ، و ما ينطوي على ذلك من احتمال استئثار تداعيات تلك المناورة الطائفية الأمريكية باتجاه تهديد مصالح دول الجوار العربي واخلال التوازن الاستراتيجي في المنطقة لصالح ايران .

وفي خضم هذا المشهد الاخير، حتى تركيا لن تتج من احتمالية التصعيد في مخاطر الملف الكردي عند حدودها الجنوبية اذا ما انفتحت ابواب النزاع الطائفي والعراقي مشرعة داخل العراق . وهكذا تحرت تركيا موقفها من الاتفاقية من خلال إنهاء أزمة الوجود الأمريكي على نحو متدرج ولس من العراق على أمل أن يتبع هذا استقرار في الأوضاع الأمنية للعراق وتوقف أعمال

العنف والتفجيرات بما يمنح الحكومة العراقية هامشا أوسع من القدرة على ضبط حدودها مع تركيا بما يقطع طريق الدعم اللوجستي عن حزب العمال الكردستاني الانفصالي التركي في شمال العراق.

ولتركيا بالمقابل مخاوفها من استثمار الأكراد لتوابع الاتفاق الأمني اللاحقة في تعزيز قدراتهم ورفع سقف مطالبهم الى درجة المطالبة باقامة دولتهم المستقلة بمباركة وحماية امريكية وفرتها مظلة الاتفاقية الأمنية لتكون بمثابة المكافئة على مواقفهم المساندة للسياسة الأمريكية في العراق ؛ وهذه أمور تصعب الضغوط التركية على حكومة كردستان العراق لوقف مساندتها لأكراد تركيا، ولايتعد ما تقدم عن احتمال وجود ابتزاز أمريكي لتركيا في ملفات إقليمية ودولية أخرى وهو الأمر الذي سيغري قوى التمرد في جنوب تركيا باتجاه تصعيد مطالبها وانشطتها ضد الحكومة المركزية في تركيا ومثل هذا التخوف اشارت اليه بعض الصحف التركية مثل صحيفة حريت (الحرية) Hurriyet، بالقول " أن الاتفاقية قد تنذر باضطراب في المنطقة ، وتثير شكوكا جدية بشأن مستقبل العمليات العسكرية التركية التي تستهدف معسكرات حزب العمال الكردستاني في شمال العراق"،

في حين قال الدبلوماسي التركي السابق أوزدم سانبيرك أن "الحكومة العراقية المركزية ستتولى مسؤولية آلية تبادل المعلومات الاستخباراتية عن الإرهابيين الناشطين ، لكن بغداد لا تستطيع البت بأي شيء يتعلق بهذه القضية من دون استشارة القيادة الكردية في الشمال ، وهذا يعني أن أي عملية ينفذها في المستقبل الجيش التركي في شمال العراق قد تعكر صفو الروابط مع بغداد كون ذلك يمثل خرقا وانتهاكا لسيادة العراق " وفي السياق نفسه كتبت تلك الصحيفة ما يلي " هذا الأمر قد يشكل عقبة كبيرة قبل أن تقوم تركيا بشن عمليات عسكرية ضد الحزب ، إذ أن حكومة بغداد تخضع لتأثيرات قوية من الأكراد " ، وأضافت الصحيفة انه استنادا إلى اتفاق تم بين رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان والرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في الخامس من تشرين الثاني 2007 سمحت الولايات المتحدة لتركيا بتنفيذ عمليات جوية ضد مواقع حزب العمال داخل الأراضي العراقية. وعلى تبادل المعلومات الاستخباراتية عن تحركات عناصر الحزب مما يسهل مهمة القوات الجوية التركية في متابعة تحركاتهم والحد منها .

ورغم ذلك كله فان الحكومة التركية أيدت الاتفاقية وإنها تفضل الحفاظ على وحدة أراضي العراق وعدم تجزئته مستقبلا ليصبح قادرا على القيام بدور فعال إقليميا ودوليا. وأعربت وزارة الخارجية التركية نقلا عن ما أورده وكالة أخلص للإنباء التركية عن أملها في أن تمثل الاتفاقية تحولا تاريخيا لاستعادة السيادة الكاملة للعراق وتساعد على إحلال السلام والأمن والاستقرار في العراق .

من جهتها سعت الحكومة العراقية من خلال الزيارات التي قام بها كبار المسؤولين ومنها زيارة نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي إلى تركيا في 20 كانون الأول 2008 إلى تطمين الجانب التركي وشرح الاتفاقية وإطلاعه على مضامينها وتطوراتها ، كما أكد الهاشمي على أن العراق حريص على تطوير العلاقات الثنائية مع تركيا في كافة المجالات، وبخاصة في مجال محاربة الإرهاب في إشارة إلى عناصر حزب العمال الكردستاني

وأخيرا جاءت زيارة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي إلى تركيا في 23 كانون الأول 2008 ليؤكد سعي الحكومة العراقية على حل قضية ذلك الحزب، إذ ابلغ المالكي المسؤولين الأتراك بخطة متكاملة لدفع حزب العمال الكردستاني إلى التخلي عن السلاح أو مغادرة شمال العراق ، وتقضي الخطة بأن تسمح تركيا لمقاتلي الحزب من الكوادر الشابة بالعودة إلى أراضيهم وعدم ملاحقتهم قانونيا، وإصدار عفو لمن يسلم نفسه باستثناء 152 قياديا مطلوبين للسلطات التركية يخبرون ببقائهم في شمال العراق أو ترحيلهم إلى إحدى الدول الأوروبية (20) .

اما على الصعيد العربي المرحب بالاتفاقية يبرز موقف جامعة الدول العربية في تشرين الثاني 2008 من خلال تصريح الأمين العام لجامعة الدول العربية ((عمرو موسى)) الذي أكد فيه "أهمية أن لا يساء استخدام الاتفاقية الأمنية في شن أي هجوم باتجاه أي دولة في المنطقة، جاء هذا التصريح لموسى في مؤتمر صحفي مشترك عقده مع وزير الدولة العراقي لشؤون الأمن الوطني ((شروان الوائلي)) الذي زار القاهرة في التاسع من تشرين الثاني 2008 ناقلا رسالة الى الأمين العام لجامعة الدول العربية من رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، وقال موسى أن الرسالة تتعلق بالمناقشات الخاصة بالاتفاقية الأمنية المبرمة بين العراق والولايات المتحدة وتوضيح عددا من نقاطها، موضحا أنها لم تتضمن تفاصيل الاتفاقية وإنما الخطوط العامة لها، وأكد أن الاتفاقية في نصوصها الأخيرة هي التي تحدد كافة هذه الواجبات والالتزامات قائلا: " انه لا بد من أن نسعى الى التهدئة وسنعمل جميعا على استقرار الأوضاع في العراق ودول جوار العراق" وأضاف أن مباحثاته مع الوزير العراقي تناولت الموقف على الساحة العراقية مؤكدا ان الجامعة ستبقى على اتصال مع الحكومة.

حول ما يتردد عن أن توقيع العراق على الاتفاقية الأمنية سيجعل منه قاعدة لضرب الدول المجاورة وقال موسى " أن الاتفاقية الأمنية يجب أن تمنع أي تحرك أو اعتداء أو اشتباك مع أي من دول الجوار وهذا الموضوع مهم جدا حيث نسعى جميعا الى السلام والتهدئة".

وقد دعا ممثل الجامعة العربية في العراق هاني خلائف من محافظة النجف بعد لقاءه المرجع الديني علي السستاني الدول العربية الى إعادة فتح سفاراتها ومكاتبها في العراق فيما اعتبر "الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة شأن خاص يقرونه العراقيون بأنفسهم وفق سيادته المستقلة بلا أي تدخل خارجي إلا إذا طلب العراقيين ذلك" وأضاف أن الحكومة العراقية لم تطلع الجامعة العربية بشكل رسمي على مضمون الاتفاقية الأمنية ولم تطلب المشورة الفنية من خبراء الجامعة العربية، لكنه أشار الى أن "الحكومة العراقية عرضت بعض الإشارات المطمئنة بخصوص الاتفاقية" (14) .

من خلال ما تقدم يتضح أن موقف الجامعة العربية من الاتفاقية الأمنية التي عقدت بين العراق والولايات المتحدة، لا يتعدى تصريحات الأمين العام للجامعة وممثل الجامعة في العراق، وإن هذه التصريحات أوضحت أن إطلاع الجامعة على مضامين الاتفاقية كان شكليا، وإن الجامعة ليس لها دور فاعل في مجمل الأحداث التي يعيشها العراق في مرحلة ما بعد الاحتلال، وهذا ما

يؤسف له حيث أن العراق هو من الأعضاء المؤسسين للجامعة، وأن موقف الجامعة هذا يرجع إلى إنها كمنظمة عربية كان يعول عليها الكثير في فترة ما عندما كانت قراراتها لها تأثير مباشر على مجمل القضايا المصرية للأمة العربية، وقد أصبحت الآن مجرد كيان يقتصر دوره على إصدار بيانات الشجب والاستنكار دون أن يكون لها دور في إيجاد الحلول أو القدرة على تنفيذ هذه الحلول لأي أزمة تتعرض لها أي دولة من الدول العربية

على صعيد متصل لم تجد الكثير من الدول العربية المتعانة مع أمريكا وبخاصة المجاورة للعراق غضاضة في الاعلان عن تاييدها للاتفاقية المذكورة من زاوية اظهار الحرص على استقلالية القرار العراقي واحترام ارادة الشعب العراقي وضمان امنه ومصالحه تحت سقف هذه الاتفاقية ؛ وكانت الأردن من أوائل الدول العربية المرحبة بعقد هذه الاتفاقية الأمنية، رغم اصرار حكومتها على إشراكها بالرأي وإطلاعها على بنود هذه الاتفاقية . وهذا الموقف متأتي من اعتبارات؛ اولها تعويض الخلل والفتور الذي اصاب علاقتها (أي الاردن) مع العراق بعد سقوط نظام صدام، وثانيها مواجهة النفوذ الإيراني الذي استشرى خطره في العراق بعد عام 2003 ، بالركون إلى الشرعية التي تضمنها هذه الاتفاقية على الوجود العسكري الأمريكي المباشر في العراق بما يحجم من فاعلية الدور الإيراني فيه. وذلك ليس بمعزل عن رغبة الأردن في اظهار التأييد المبكر لتوجهات الحليف الأمريكي خاصة بعد ان جاءت زيارة المستشار القانوني لوزيرة الخارجية الأمريكية (ديفيد ساترفيلد) لاطلاع الحكومة الأردنية وتطمينها " أن الاتفاقية لن تكون إلا لصالح الأردن وحلفائه"(15)

ولم تخف السعودية والكويت حماسهما في تاييد ابرام هذه الاتفاقية تحت ذريعة الحرص على امن العراق وسيادته وحرية اختيار شعبه وحكومته . بيد ان هذا الحرص لا يخف حقيقة الفائدة التي ستجنيها الدولتان من استقرار الأوضاع في العراق في حالة تنفيذ الاتفاقية الأمنية العراقية / الأمريكية لأن تهدة الوضع المشتعل في العراق من خلال المظلة الامنية التي ستوفرها تلك الاتفاقية ، سوف يقلل حالة الاحتقان في الخليج عموما. مع عدم التغاضي عن المخاوف الخليجية من سيطرة حكومة شيعية على العراق، بل وثمة مخاوف أكبر من أن يؤدي هذا التمدد الشيعي قرب حدود هذه الدول عبر حكم شيعي لأول مرة في العراق إلى تأجيج الأقليات الشيعية في الخليج

. لقد وجدت هذه الدول ضرورة في التقدم نحو العراق والتخلي عن سياسة الحذر التي اتبعتها طوال المدة السابقة؛ وذلك بعد ان اجادت الولايات المتحدة في استغلال المخاوف العربية من نفوذ إيراني في العراق والمنطقة لاسيما بعد حرب لبنان للضغط باتجاه إشراك العرب والدول العربية في الصراع الدائر في العراق مع العمل على تغيير شكله من كونه صراعا مذهبيا إلى كونه صراعا قوميا، لغاية مؤداها تحقيق نجاح داخلي في العراق يعمل على إضعاف النفوذ الإيراني المتنامي. وهذا ما عبرت عنه بوضوح وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كودليزا رايس من استكهولم بالقول(إننا نبحث في عملية فتح سفارات عربية في بغداد والهدف هو لمواجهة النفوذ الإيراني). إن الموازنة بين المصالح والمخاوف سياسة برعت فيها الإدارة الأمريكية في المنطقة؛ بحيث حققت أمريكا مصالحها من خلال إظهار التهديد الذي من الممكن ان يبال هذه الدول فيما لو بقت على سياسة الحيطة والحذر في التعامل مع العراق ولذلك جاء تعيين السفراء لينسجم مع حاجة هذه الدول أكثر من كونه استجابة لضغوط أمريكية.. وبالاتقال إلى معسكر المعارضين الاقليميين للوجود العسكري الأمريكي وما يترتب عليه من اتفاقيات وترتيبات تبرز إلى الواجهة كل من سوريا وإيران.

ولأن سوريا هي الطرف الأضعف في دول الجوار المشاغبة لواشنطن، فهي الأكثر تعاسة بهذا الاتفاق وتخشى تبعاته، وهو ما ظهر في تعليقات المسؤولين الرسميين،

فالرئيس بشار الأسد قال بوضوح: "إن الاتفاقية الأمنية ستحول العراق إلى قاعدة لضرب دول الجوار بدل أن يكون سنداً لهم"، ودلل على هذا بأن "العنوان الأمريكي الأخير على الأراضي السورية يؤكد أن وجود قوات الاحتلال الأمريكي بشكل مصدر تهديد مستمر للدول المجاورة للعراق ويشكل عامل عدم استقرار للمنطقة". واعتبر وزير الإعلام السوري محسن بلال أن "الاتفاقية الأمنية مكافأة للمحتلين في العراق"، وأن "الاحتلال الأمريكي يحاول شرعنة وجوده الغاصب والغاشم باتفاقية تكافئ المحتل وتمنحه حقوقاً ليس على حساب أصحاب الأرض فقط بل على حساب جيرانهم وأشقائهم".

وقد سعت دمشق للرد على الاختراق الأمريكي لأراضيها بتوجيه رسالة غاضبة للأمريكيين بإلغاء لجان التنسيق الأمني التي بدأتها مع العراق في وقت سابق لضبط الحدود وزيادة حراستها لمنع دخول المقاومين للعراق، وكأنها تقول لهم إنها ستشجع المقاومة التي تقتل جنودهم، ولكنها عادت للتراجع عن هذه الخطوة مع موافقة بغداد على الاتفاقية الأمنية، لأنها وجدت التصعيد وإلغاء اجتماع لجنة التنسيق حول الأمن في العراق سيعطي الأمريكيين سلاحاً في أيديهم، يبررون به عودة اختراق الحدود مرة أخرى وتهديد النظام السوري. ولا تريد سوريا إغلاق هذه البوابة الدبلوماسية للتفاوض بين دمشق وواشنطن،

خصوصاً أن أجندة الرئيس الجديد أوباما هي الحوار مع سوريا و"استخدام الجزرة أكثر من العصا"، كما قالت سوزان رايس مستشارة أوباما.

من هنا عاد التراخي السوري مرة أخرى تجاه نقد الاتفاقية الأمنية، كما تم استئناف التنسيق الأمني بهدف التعويل على "الحوار" رغم ضربة "أبو كمال"، وهو الأمر الذي ألمح إليه خبراء أمريكيون، نصحوا بالتفاوض الإسرائيلي الأمريكي مع سوريا لإخراجها من معادلة التحالف مع إيران، مؤكدين أن الهدف السوري بسيط ويتعلق باسترداد الجولان وأن دمشق مستعدة لمثل هذا التفاوض. ويبدو الموقف الإيراني أقرب للغموض، فظهر أن تبذو قلقاً من تداعيات شرعنة وتقيين الوجود الأمريكي على حدودها لمدة ثلاث سنوات قادمة، ما يعني استمرار التهديد والضغط عليها حتى في حالة بدء إدارة أوباما حواراً مطولاً معها بغرض وقف تخصيص اليورانيوم وتوفير مصادر للطاقة لها على غرار كوريا الشمالية. وقد تجلى هذا القلق الإيراني في التصريحات التي أدلى بها رئيس مجلس الشورى في الجلسة العلنية للمجلس (علي لاريجاني) حول الاتفاق الأمني الأمريكي مع العراق مؤكداً " أنه حصانة قضائية

للاميركيين، مشيرا الى ان طهران "لا تريد سوى احلال الديمقراطية والامن الحقيقي في العراق". وان الولايات المتحدة تريد من خلال هذا الاتفاق ان تضي شريعة على تواجدها غير المشروع، وان الاميركيين استخدموا كل ما لديهم من آليات لابرار الاتفاقية لكي يبرروا من خلال ذلك هزيمتهم النكراء ويخلقوا لانفسهم انجازا امام الرأي العام الاميركي (20).

وبالفعل فقد ظلت طهران – قبل توقيع الاتفاقية – تضغط لأشهر على واشنطن عبر التلويح برفض الاتفاقية والهجوم عليها وتشجيع أنصارها في البرلمان والحكومة على رفضها ومراجعة بنودها للوصول لأفضل البنود التي تخدم المصالح الإيرانية بجوار الأمريكية، وتفهمت واشنطن هذا ضمنا، واستجابت لبعض مطالب التعديلات العراقية وقد حاول السيد نوري المالكي خلال زيارته لإيران تبديد مخاوفها من استخدام العراق منطلقا لمهاجمتها عسكريا، من خلال التعهد لها بأن يضمن المعاهدة بنودا تمنع الولايات المتحدة من استعمال قوا عدها في العراق في اية مواجهة عسكرية مع إيران، ومع ذلك لم تغن تلك التطمينات ولن تصيب شيء في ميزان الحسابات الاستراتيجية الإيرانية الحالية وحتى المستقبلية (7) فالأخيرة لا ترغب بحصول الإدارة الأمريكية على فرصة الخروج بمعزل عن الواقع الذي باتت هي حاضرة فيه، وبقدر ما ستبدو الاتفاقية الأمنية إطارا شرعيا لما يمكن للجمهوريين ان يعتبروه «انتصارا» في الحد الأعلى و«خروجا مشرفا» في الحد الأدنى، لن يكون الإيرانيون مبالين لدعم هذا الخروج حتى مع كونه ينهي ما يعتبره البعض قلقا إيرانيا من «الجوار مع أمريكا». على العكس، هذا الجوار مثل عنصر استقواء لإيران ليس فقط من حيث كونه أطاح عدوا تقليديا للجمهورية الإسلامية، بل وايضا لأنه سمح للإيرانيين بجعل 140 ألف جندي أمريكي في العراق بمثابة الرهينة، بدلا من ان يكونوا عنصر ضغط على السياسة الإيرانية. ناهيك عن الطموحات الإيرانية التي ترى في العراق مدخلا مهما الى المنطقة العربية برمتها، والمعاهدة المرتقبة سوف تحد من هذه الطموحات لاسيما بعدما حققه المشروع الإيراني في الشرق الاوسط من انتصارات جسدها توسع معسكر الممانعة» المكون من دولتين ونصف دولتين (حماس و حزب الله) اصبح أكثر قوة للمشرق الأمريكي في اقامة الشرق الاوسط الجديد

لكن إيران عادت في وقت لاحق واستدركت امرها بروية استراتيجية لتري في الاتفاقية أملا لإنهاء الاحتلال من جهة، ولتستبقي ذراعها قريب من مركز القرار في العراق من جهة أخرى وبذلك تضمن إدارة إيرانية أمريكية مشتركة للعراق، عبر أنصارها في الحكومة ذات الأغلبية الشيعية.. (13).

وقد تجلى هذا الامر في التصريح الذي ادلى به (محمد هاشمي شهرودي) رئيس السلطة القضائية في إيران -والمقرب لعللي خامنئي مرشد الثورة الإيرانية- يوم 17 نوفمبر الجاري والذي اكد فيه ان "مجلس الوزراء العراقي فعل خيرا بموافقته على الاتفاقية بين بغداد وواشنطن، وأنه يأمل أن تنسحب الولايات المتحدة من العراق في الوقت الذي تم تحديده في الاتفاقية".

والواقع ان الموافقة الإيرانية الأخيرة تبدو في جانب منها أشبه برسالة تحية للرئيس الجديد أوباما ما كانت لتوجه لولا إدراك طهران أن أوباما سيفتح باب الحوار مع طهران ويتخلى عن أساليب المحافظين الجدد في المواجهة العسكرية. وبطبيعة الحال (الحوار) هنا لا يعني (المصالحة) بين إيران وأمريكا بقدر ما يعني تفاهما على المصالح وكيفية إدارتها. ومن جانب آخر هي محاولة إيرانية لاستبقاء قنوات التواصل ممتدة الى الحكومة العراقية في مواجهة سياسة التفريق التي تتبعها الإدارة الأمريكية لزرع بذور القطيعة بينها وبين انصارها داخل الحكومة العراقية من خلال تمرير مثل هذه الاتفاقية التي لا تخلو من عناصر التهديد للمصالح الإيرانية على الأقل في العراق.

علاوة على ذلك، جاءت هذه الموافقة في توقيت هام مرتبط بتدهور متوقع في الاقتصاد الإيراني نتيجة انخفاض أسعار النفط وتأثر طهران كشأن العديد من بلدان العالم بكارثة الأزمة المالية، الأمر الذي يتطلب تخفيض تكاليف الاستعدادات العسكرية والتركيز على التنمية. وقد أشار رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية اللواء عاموس يدلين لهذه الرغبة الإيرانية حينما قال -في محاضرة حول الوضع الإستراتيجي لإسرائيل في جامعة تل أبيب نشرته صحيفة "هآرتس" 18 نوفمبر الجاري-: إن توقيع الاتفاق الأمني بين الحكومة العراقية الموالية لطهران وبين الولايات المتحدة معناه تقاسم البلدان المصالح في العراق بناءً على تفاهم ملموس حول ما هو أبعد.

وذهب يدلين لأبعد من ذلك، فقال إنه "سيترتب على نجاح الحوار بين البلدين أن إيران ستوقف برنامجها النووي في العام المقبل، نتيجة انتخاب باراك أوباما رئيسا للولايات المتحدة والأزمة الاقتصادية العالمية وقرع باب بيت الإيرانيين وتسببها في انخفاض حاد في أسعار النفط، ما سيضطر إيران في العام المقبل إلى مواجهة تضخم مالي كبير وبطالة واسعة.. وهذا وقت مناسب لممارسة ضغط على إيران"، حسبما يقول (20).

الخاتمة

اتضح مما تقدم ان الاتفاقية الامنية التي انتهت مرحلة من الوصاية الدولية تحت مظلة الامم المتحدة ، وطوت صفحة مؤلمة من الاحتلال الامريكي للعراق ، قد بلورت الوضع القانوني لوجود القوات الامريكية وعلاقتها مع الحكومة العراقية حتى اجل مسمى.

ومثلما وفرت هذه الاتفاقية مظلة امنية وهيئت الظروف لترصين الاستقرار وانجاح التجربة السياسية في العراق على قاعدة التعاون والاحترام المتبادل ، فانها بالمقابل ، اسرفت في توسيع هامش الحرية المتاحة للقوات الامريكية وضمان الظروف المثلى لتواجدها وتحركها بصورة تخدم سيادة العراق واستقلاله؛ حتى اضحى الجندي الامريكي يعامل معاملة الدبلوماسي ، واضحت القاعدة الامريكية في العراق مكانا لا يخضع لسيادة العراق وقوانينه ؛ على الرغم من خضوع بنود هذه الاتفاقية لجولة مضنية وطويلة من المفاوضات التي الفتور في احبان ، وغاب عنها الاتفاق في احبان اخرى ، الامر الذي خفف كثيرا من غلواء الهدر الكبير للسيادة العراقية بالصيغة التي جاءت بها المسودة الاولى التي تقدمت بها الادارة الامريكية للحكومة العراقية ورفضتها الاخيرة بشدة .

ان الثغرات الذي انطوت عليها بنود الاتفاقية ، قد اوجدت مناخا سياسيا متوترا تشوبه التجاذبات والمناورات بين انصار الاتفاقية ومعارضيه على الصعيدين الوطني والاقليمي ؛ فكانت هاتان الساحتان مرتعاً خصباً لاستعراض المواقف واصطياد المكاسب والمصالح المتناظرة اما بداعي توسيع القاعدة الشعبية الوطنية او بداعي الذود عن مصالح القوى الاقليمية التي ترعاها ، تحت ذرائع شتى في مقدمتها ابداء الحرص على سيادة العراق واستقلاله وامنه .

وهكذا امست الاتفاقية فرصة تاريخية غير مسبوقة لامتحان مصداقية الحكومة والقوى السياسية العراقية وقدرتها على تحريك العجلة السياسية على ارضية مائجة ووعرة ، والصمود بوجه التحديات والضغوطات المتنوعة من خلال الموائمة بين المصالح المتقاطعة من جانب .

كما اسهمت هذه الاتفاقية – من جانب اخر- في خلق مناخ من الانفراج والاصلاح السياسي تحت مظلة المساومة والبحث عن المصالح على ارضية سياسية مشتركة ؛ وهذا ما وجد دالته عبر تمرير ما يعرف بـ(وثيقة الاصلاح السياسي).

وبالرغم مما تقدم ينبغي التحذير من مغبة التفريط باي جزء من السيادة العراقية ، لان ذلك سينذر – مستقبلا – باتساع الشقة بين الحكومة والشعب من جهة ، وسيغري القوى المعارضة والدول الطامعة للاجهاز على التجربة السياسية الناشئة في العراق او اقتعال الازمات لها على اقل تقدير في خضم التصدي لتداعيات هذه الاتفاقية مما يعرض بالنتيجة امن العراق واستقراره للخطر .

وقبل ان تنفتح الجبهة الداخلية على مراهات القوى المعادية للشعب العراقي ، يتوجب على السياسيين اولاً ... وعلى الشعب العراقي ثانياً ، التشبث بالثوابت الوطنية والحرص على صيانة اللحمة الوطنية لانها السبيل الاوفى لحماية وضمان سيادة العراق وسلامته ... والله ولي التوفيق.

المصادر

أولاً : المجلات والدوريات

1. د. حميد حمد السعدون ، المفاوضات والروابط المستقبلية بين العراق والولايات المتحدة ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد ، العدد 37 ، تموز 2008
2. د. داود هاشم داود ، ملامح الإستراتيجية الأمريكية في العراق، الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد ، العدد 42، السنة 2008.
3. د. سرمد امين عبد الستار ، الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب " الأهداف المعلنة والمصالح الحقيقية "، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد 20، السنة 2003.
4. د. سرمد أمين عبد الستار ، الاتفاقية الأمنية المرتقبة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية ، مجلة دراسات دولية ، بغداد العدد 37، تموز 2008.
5. د. علي هادي حميدي ، اتفاقي العراق والولايات المتحدة الأمريكية : دراسة في مدى التكافؤ وعلاقتها بإنهاء تطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، كلية القانون ، جامعة بابل ، 2009 .
6. د. نبيل محمد سليم ، العراق والفصل السابع واتفاق العلاقة طويلة الامد مع الولايات المتحدة الامريكية ، مجلة اوراق دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد 167، تموز 2008 .
7. وليد عبد اللطيف النصف، انقسام ايراني حول الاتفاقية ، صحيفة القبس الكويتية ، العدد 12494 ، 13 مارس 2008.
8. التقرير الاستراتيجي العربي ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، السنة 2003 .

ثانياً : النصوص القانونية

9. نص اتفاق سحب القوات الاجنبية من العراق ، المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء ، بغداد ، 2008
10. دستور جمهورية العراق لسنة 2005.

ثالثا : مصادر الشبكة الدولية للمعلومات

11. عبد الجليل زيد مرهون ، المسار المضطرب للعلاقات الأمريكية العراقية ، جريدة الرياض ، العدد 2144، في 2003/5/23.
12. برهان ابراهيم كريم ، الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة ، مقال منشور على موقع جبهة الالكترونى بتاريخ 2008/9/24 : <http://www.jablah.com/modules/news/article.php?storyid=4404>
13. جابر حبيب جابر، الاتفاقية الامنية بين القطبين الاقليمي والدولي ، جريدة الشرق الاوسط ، العدد 10925، 26 اكتوبر 2008.
14. خالد ابراهيم خليل ، موقف جامعة الدول العربية من الاتفاقية الامنية بين العراق والولايات المتحدة الامريكية ، مقال منشور في الشبكة الدولية للمعلومات ، بتاريخ 28 اذار 2009 : <http://pulpit.alwatanvoice.com/content-160664.html>
15. رائد فوزي احمدود، الاردن والحاجة الى الاتفاقية الامنية العراقية الامريكي ، مقال منشور في موقع صحيفة الحقائق الالكترونى ، بتاريخ 2008/7/16 ، <http://www.alhaqaeq.net/?rqid=2&secid=8&art=86150>
16. سالم علي ، مال الاتفاقية الامنية بين العراق وامريكا والبدليل، مقال منشور في الموقع <http://www.alqosh.net/sa1.htm>:
17. صباح جاسم ، الاتفاقية الامنية مع امريكا: تواصل رمي الكرة فيما بين الفرقاء، مقال منشور في شبكة النبأ المعلوماتية، بتاريخ 25/تشرين الأول/2008 : <http://www.annabaa.org/nbanews/72/012.htm>
18. صحيفة الشرق الاوسط على شبكة المعلومات الدولية 2008/11/19 : <http://www.asharqalawsat.com>
19. صحيفة بابل العراقية على شبكة المعلومات الدولية ، 2008/11/18 : <http://www.babil.info/print.php>
20. محمد جمال عرفة دول الجوار تقتسم الربح والخسارة ، دراسة منشورة في موقع لواء الشريعة الالكترونى، التاريخ 2008/11/21 <http://www.shareah.com/index.php?records/view/action/view/id/2403>
21. ملف خاص عن العراق وقرارت مجلس الامن نشر في موقع الصوت الحر على الشبكة الدولية للمعلومات بتاريخ 2007 /8/17 : <http://www.sawtakonline.com/forum/showthread.php>
22. موقع اخبار العرب على الشبكة الدولية للمعلومات ، التاريخ 2008/11/6 : <http://www.akhbaralarab.net>
23. موقع شبكة الاعلام العربية على الانترنت، التاريخ 2008/11/19 : <http://www.u.s.moheet.com/show-news.aspx>
24. موقع شبكة الشرق الاوسط على الشبكة الدولية للمعلومات ، التاريخ 2008/11/26 : <http://www.Middle-East-online.com>
25. موقع شبكة العراق الثقافية ، 2008/10 /19 : <http://www.iraqcenter.net/vb/html>
26. موقع قناة العربية على الشبكة الدولية للمعلومات ، التاريخ 2008/11/26 <http://www.alarabiya.net/articles>
27. موقع مجلة مكتوب الاخبارية على الشبكة الدولية للمعلومات، التاريخ 2008/8/9 : <http://www.maktoob.com/article.php>
28. موقع الشبكة الاسلامية على الشبكة الدولية للمعلومات ، التاريخ 2008/10/22 <http://www.islamweb.net/ver2/Archive/readArt.php?id=147199> -